جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية بالتطبيق على المرأة المعيلة
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	Economic and social empowerment of Egyptian women Applying to the breadwinner
إعداد	سعاد يونس محمد يحيى
إشراف	أ.د زينات طباله

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

مايو 2022

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى معرفة التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية وخاصة المرأة المعيلة ، وجهود الدولة لتحقيق ذلك التمكين ، من خلال العديد من المبادرات التي تؤدى لتمكين المرأة المصرية بصفة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة اقتصادياً واجتماعياً ، وقد تم استخدام المنهج الوصفي في تحليل البيانات ، وكان من أهم النتائج انه بالرغم من زيادة عدد المبادرات الا ان هناك زيادة في عدد النساء المعيلات مع ما تعانيه من مشكلات التمكين الاقتصادي والاجتماعي من فجوات نوعية ونظرة مجتمعية وعدم مساواة بينها وبين الرجل ، وأن علاج الفقر هو مفتاح التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية و خاصة المرأة المعيلة ، لأن اهتمام الدولة والمجتمع والاسرة بها يؤدى لقوتها وامتلاكها لمقومات الحياة من خلال سلاحي التعليم والعمل ولا ننتظر حتى تصبح امرأة معيلة ، والامر لا يتوقف على مزيد من مبادرات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية والمرأة المعيلة ولكن مزيد من الاهتمام بها منذ ولادتها لتمكيثها ذاتياً.

الكلمات المفتاحية: المرأة المصرية – المرأة المعيلة –تمكين المرأة– التمكين الاقتصادي – التمكين الاجتماعي

Abstract:

The study aims to know the economic and social empowerment of Egyptian women, especially the female breadwinner, and the efforts of the state to achieve this empowerment through many initiatives that lead to the empowerment of Egyptian women in general and female breadwinners, economically and socially. Increasing the number of initiatives, but there is an increase in the number of female breadwinners, with the problems of economic and social empowerment they suffer from qualitative gaps, societal outlook and inequality between them and men, and that treating poverty is the key to economic and social empowerment of Egyptian women, especially the female breadwinner, and the attention of the state, society and family leads to their strength and possession of the necessities of life through the two weapons of education and work..

Keywords: Egyptian women – breadwinner women – women empowerment – economic empowerment – social empowerment

محتوى البحث

		الصفحة
القسم الأول: الإطار النظري		
1-1	المقدمة	3
2-1	المشكلة البحثية وأهميتها	4
3-1	الأهداف البحثية	5
4-1	التساؤلات البحثية	6
5-1	حدود البحث	7
6-1	المنهج البحثي	7
7-1	المفاهيم البحثية	10-7
8-1	الدراسات السابقة	20-11
القسم الثاني: الدراسة التطبيقية		41-21
1-2	الفصل الأول: التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية والمرأة المعيلة	24-21
1-2-1	`المبحث الأول: التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية	21
1-2-2	`المبحث الثاني: التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة	24
2-2	الفصل الثاني: التمكين الاجتماعي للمرأة المصرية والمرأة المعيلة	30-25
2-2-1	المبحث الأول: التمكين الاجتماعي للمرأة المصرية	25
2-2-2	المبحث الثاني: التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة	30
3-2	الفصل الثالث: مشكلات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية والمرأة المعيلة	31-35
3-2-1	المبحث الأول: مشكلات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية	31
3-2-2	المبحث الثاني: مشكلات التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة	32
3-2-3	المبحث الثالث: مشكلات التمكين الاجتماعي للمرأة المصرية	34
3-2-4	المبحث الرابع: مشكلات التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة	35
3-2-5	نتائج وتوصيات البحث	48-46
1-3	المراجع والمواقع الإلكترونية	51-49
1-4	الملاحق	53-51

القسم الأول: الإطار النظري

1-1 المقدمة

انها المرأة المصرية وثيقة نجاح المجتمع ومرآة انعكاس تقدمه وتطوره ، ولقد أثبتت المرأة المصرية أنها قادرة على تحمل المسئولية في مختلف المجالات، وفي كل المناصب ،ولذلك كان عام 2017 هو عام المرأة المصرية الذى تضمن اطلاق استراتيجية تمكين المصرية 2030 ، والتي جاءت في اطار رؤية مصر 2030 ، مؤكدة ان الاستراتيجية تضم 4 محاور اساسية هي التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والحماية ومحور التشريعات والثقافة والوعى ، وتعتبر اول استراتيجية تخرج بمؤشرات واضحة لوضع المرأة وقد تضمنت استراتيجية التنمية المستدامة لمصر 2030 قضايا المرأة بكل محاورها، ويأتي على رأسها زيادة تمكين المرأة اقتصادياً، وذلك من خلال تحسين نسبة مشاركة المرأة في العمل، ورفع نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة إلى 45٪ ، والعمل على وصول نسبة الفقر للمرأة المعيلة إلى 0٪ ، وتم التركيز على حماية حقوق المرأة المعيلة والمسنة والأشد احتياجًا، حيث أن 18% من أجمالي الأسر المصرية تعيلها امرأة.

وقضية النساء المعيلات أصبحت من القضايا شديدة التعقيد. وذلك لأن الفقر يعتبر من أحد المشكلات الخطيرة التي تهدد فئات المجتمع المصري والسبب في ذلك أن المرأة من أكثر الفئات في المجتمع حرمانا من التعليم. والرعاية الصحية ونقص فرصتها في سوق العمل لأنها غير متعلمة وليس لديها من التدريب الكافي الذي يؤهلها للحصول على وظيفة بدخل شهري ثابت أو عمل مشروع صغير. مما ادى لظهور ظاهرة " تأنيث الفقر" وترجع ظاهرة النساء العائلات للأسر لعوامل متعددة أهمها غياب الزوج بسبب الوفاة، أو الطلاق أو الهجر أو إصابة الأزواج بأمراض أو أعاقات وعجز تحول بينهم وبين العمل ويؤدى انخفاض دخل الأسرة في أحوال أخرى إلى البحث عن عمل في أماكن أخرى وربما تنقطع أخبارهم عن أسرهم كما تدفع بعضهم الأزمة الاقتصادية إلى التخلي عن مسئوليتهم تجاه عائلاتهم فيقع على المرأة إعالة أسرتها كما يقع عليها مسئولية رئاسة الأسرة بما يعنى تنظيم أمورها واتخاذ جميع القرارات المتعلقة بها بالإضافة الى أدوارها التقليدية داخل الأسرة وبالتالي تعانى من أعباء مزدوجة أولاً أنها امرأة تقوم بدورين معاً دور الأب ودور الأم، وثانياً لأنها تعانى من عدم المساواة بينها وبين الرجل في التعليم والتدريب والأجور والأمان والكرامة

وتم اصدار مجموعة من القرارات لدعم المرأة المعيلة منها مبادرة قومية للمشروعات متناهية الصغر ممولة من "صندوق تحيا مصر" ووزارة التضامن الاجتماعي و"بنك ناصر"، لتمكين المرأة المعيلة، والأسر الأكثر احتياجًا بقرى ونجوع مصر، والسماح للأم المصرية للخروج والعمل والمساهمة في بناء الدولة.

2-1 المشكلة البحثية:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى لطرح إسهامٍ يحاول تركيز الانتباه على جهود الدولة لتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية وخاصة المرأة المعيلة

فالمرأة هي صانعة العالم وايقونة نجاحه، فهي التي تستطيع أن تغيّر جيلاً بأكمله إن هي أرادت ذلك ولهذا تزايد الاهتمام بالمرأة من جانب الحكومات الوطنية، وأيضا من جانب المؤسسات والمنظمات الدولية نظرا لأهمية رفع مكانة المرأة وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بينها وبين الرجل لأنه مطلب دستوري وقانوني

هذا بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من طاقات وإبداعات المرأة والتي تشكل نصف المجتمع، بل وأصبحت مكانة المرأة في المجتمع تستخدم كمقياس لدرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، ولقد أوضحت نتائج تعداد مصر 2017، أن عدد الأسر التي تقوم المرأة بإعالتها 3.3 مليون أسرة بما يعادل 18% من أجمالي الأسر، وبلغت نسبة الأميات منهن 59.1% من إجمالي الإناث رؤساء الأسر، يليها الحاصلات على مؤهل متوسط 17.6%، ثم الحاصلات على مؤهل جامعي بنسبة 8.5% وتعد معظم الإناث رؤساء الأسر في تعداد 2017 من الأرامل، حيث بلغت النسبة 70.3% من إجمالي الإناث رؤساء الأسر على مستوى إجمالي الجمهورية يليها المتزوجات بنسبة 16.6% ثم المطلقات 7.1% [1]

وطبقاً لبيانات بحث الدخل والانفاق 2020/2019 بلغت نسبة الأسر التي تعولها امرأة 18.2% من إجمالي الإناث رؤساء الأسر على مستوى إجمالي الجمهورية اغلبهم من الأرامل بنسبة 65.4% يليها المتزوجات بنسبة 23.6% ثم المطلقات بنسبة 7.9% ومن لم يتزوج ابداً بنسبة 3.0% [2]

أهمية البحث

تضمنت الأهداف الإنمائية واهداف التنمية المستدامة3 في الهدف الخامس تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات وانعكس ذلك على الاستراتيجية القومية للسكان والتي تم وضعها في ديسمبر 2014 العديد من المحاور ومنهم محور تمكين المرأة بالإضافة الى المحاور الأخرى وهي تنظيم الاسرة والصحة الإنجابية وصحة الشباب والمراهقين والتعليم والاعلام والتواصل الاجتماعي ويركز على تمكين المرأة من خلال خفض معدلات البطالة بين النساء ودعم تمكين المرأة ونشر مبادى المساواة بين الجنسين 4 وعلى استراتيجية مصر 2030

يعتبر موضوع تمكين المرأة من القضايا الاجتماعية المعاصرة نظراً لتعاظم الدور الذي يمكن أن تلعبه

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2017)"التعداد العام للسكان والاسكان والمنشئات"".

[2] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2020/2019)"بحث الدخل والانفاق والاستهلاك"".

المرأة في عملية التنمية والذي يستلزم ضرورة توجيه الاهتمام والبحث في الموارد نحو رفع وزيادة ان قضية تمكين المرأة بصفة .قدرة المرأة ومكانتها لزيادة مشاركتها بفاعلية في عملية التنمية عامة والمعيلة بصفة خاصة هو موضوع هام وحقيقي لتحقيق تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً في ظل ظروف ومتغيرات معقدة يمر بها المجتمع، وكون عملية التمكين جزء جوهري وأساسي في تنمية .المجتمع، وتعمل على تعزيز مشاركة المرأة في جهود التنمية

ولكن هناك العديد من معوقات تمكين المرأة والمساواة تكمن في العادات الثقافية، والعديد من النساء يعنين من ضغوطات هذه العادات بينما اعتادت بعض النساء على معاملتهن كمخلوق أدنى منزلة من الرجل، ومن الملاحظ ان التمييز ضد المرأة لا يزال موجود في الكثير من المجالات في نواحي الحياة المختلفة، ويلاحظ وجود الفجوات النوعية بوضوح في القدرة في الوصول الى الموارد والثروات وفى فرص العمل، وفى الوصول الى مختلف مصادر القوة، وفى مواقع اتخاذ القرار والمناصب السياسية. وحتى لو أدرك الرجال والمشرعين والمنظمات غير الحكومية منافع تمكين المرأة ومشاركتها لا يزال العديد من الناس يخشى عرقلة الوضع الراهن ويستمرون في سماحهم للعادات المجتمعية بالوقوف في وجه التطوير وما يضاعف المعاناة اليومية للنساء المعيلات، هو تدني أجورهن مقارنة بالرجال، وارتفاع معدلات البطالة بينهن لنحو 4 أضعاف مثيلتها لدى الرجال، كما أن هناك نسبة غير قليلة منهن لم يحصلن على أي قسط من التعليم، مما يجعل التحاقهن بوظيفة مناسبة أمراً مستحيلاً.

وبناء عليه يبقى ملف المرأة المعيلة وتمكينها للقضاء على التحديات الجسيمة التي تواجهها من فقر، وأمية، بطالة، متصدرًا أولويات الدولة المصرية، وذلك من خلال حزمة من القرارات الداعمة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية للخروج به من الإطار النظري إلى الواقع العملي الملموس

---

[3] اهداف التنمية المستدامة 2030

[4] الاستراتيجية القومية للسكان 2014 ص 28،29

3-1أهداف البحث

تسعى الدراسة الحالية الى تحقيق هدف رئيسي وهو التعرف على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية خاصة المرأة المعيلة

1- التعرف على التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية والمرأة المعيلة
2- التعرف على التمكين الاجتماعي للمرأة المصرية والمرأة المعيلة
3- التعرف على مشكلات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية والمرأة المعيلة
4- التعرف على مشكلات التمكين الاجتماعي للمرأة المصرية والمرأة المعيلة

4-1تساؤلات البحث

التساؤل الرئيسي

تسعى الدراسة الى الإجابة على تساؤل رئيسي هو ما مدى التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية خاصة المرأة المعيلة؟

التساؤلات الفرعية

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

1- ما هي مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية؟
2- ما هي مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة؟
3- ما هي مبادرات التمكين الاجتماعي للمرأة المصرية؟
4- ما هي مبادرات التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة؟
5- ما هي مشكلات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية؟
6- ما هي مشكلات التمكين الاجتماعي للمرأة المصرية؟
7- ما هي مشكلات التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة؟
8- ما هي مشكلات التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة؟

5-1حدود البحث

الحدود الموضوعية: التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية بالتطبيق على المرأة المعيلة
الحدود الزمنية: يتم اجراء الدراسة خلال الفترة من 2014 الى 2021

1-6 الأسلوب العلمي أو المنهج البحثي

سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره المنهج الأنسب لتوصيف الظاهرة محل البحث، وذلك اعتماداً على الأبحاث والدراسات المتخصصة في هذا المجال، مع التركيز على الذي يسلط الضوء على التمكين الاقتصادي .الأدوات الإحصائية للتحليل الإحصائي الوصفي والاجتماعي للمرأة المصرية وبصفة خاصة المرأة المعيلة والمشكلات التي تعاني منها ويتناول ذلك بالتحليل والتفسير.

مصادر البيانات

بيانات ثانوية سبق جمعها وتسجيلها في سجلات أو نشرها بواسطة الهيئات مثل الدراسات السابقة، والأبحاث السابقة، والبيانات من شبكة المعلومات الدولية.

1-7مفاهيم الدراسة

1-7-1التمكين"Empowerment"

يهدف التمكين بصفة عامة الى اكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته، وما بداخله من قدرات ومهارات يصل بها الى نوعية الحياة التي يريدها ولا تعنى التنمية الحصول على المزيد، بل التطور نحو الأفضل، وزيادة الخيارات المتاحة وتحسن فرص الوصول الى الخدمات والسلع وتعزيز قدرات يتضمن مفهوم التمكين قدراً من الأهمية باعتباره عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله في عملية الأفراد. التنمية، فعملية التمكين تعنى بصورة خاصة العمل الاجتماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة لتخطى أو مواجهة والتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو سلب . وهناك من يري أن التمكين هو " عملية مساعدة الأفراد والجماعات المجتمعية التي ليس [1]حقوقهم لها مقدرة على المشاركة في صناعة القرارات الرسمية أو غير الرسمية، وذلك من خلال تدعيم القدرات التي لديهم بالفعل أو التي يمكن ايجادها للحصول على الفرص المتاحة لهم وذلك يتم بعد أن يكونوا على وعي واهتمام وإدراك وفهم أنفسهم ن والتمكين كعملية هدفها تحويل الناس الذين تنقصهم القوة لكي يحصلوا على تأثير مباشر على حياتهم وبيئاتهم الاجتماعي.

فالمشاركة والتمكين هما وجهان لعملة واحدة، حيث ان مفهوم التمكين يشير الى كل ما من شأنه ان يطور مشاركة المرأة وينمى من قدرتها ووعيها ومعرفتها،

ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية ويتيح لديها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها، والاسهام الحر والواعي في بناء المجتمع.

2-7-1تمكين المرأة "Women's Empowerment"

هو مصطلح يقصد به تطوير مشاركة المرأة وتنمية قدرتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثَمَّ تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية، والنفسية، والاجتماعية، والسياسية، ويتيح لها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها ومن ثَمَّ الإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع على كافة أصعدته

وهو توفير أكبر فرص للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع، أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة حقيقية في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتها

كما تم تعريفه على أنه " القضاء على كل مظاهر التمييز ضد المرأة من خلال آليات تمكنها من تقوية قدراتها والاعتماد على الذات"، وهنا يسعى التمكين إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتمكينهم من التأثير في العملية التنموية.

3-7-1التمكين الاقتصادي للمرأة "Women's Economic Empowerment"

يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة، تقليل الفجوة بين الجنسين في دفع الأجور، وزيادة فرص العمل للنساء، وتسهيل حصولهن على القروض المصرفية، بالإضافة لإزالة الحواجز التي تعيق تقدم النساء، بدءًا من القوانين التمييزية، وصولًا إلى المشاركة غير العادلة في تحمل أعباء المنزل والرعاية الأسرية.

التمكين الاقتصادي للمرأة أمر أساسي لإعمال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. يشمل التمكين الاقتصادي للمرأة قدرة المرأة على المشاركة على قدم المساواة في الأسواق القائمة؛ وصولهم إلى الموارد الإنتاجية والتحكم فيها، والحصول على عمل لائق، والتحكم في وقتهم وحياتهم وأجسادهم؛ وزيادة المشاركة الهادفة في صنع القرار الاقتصادي على جميع المستويات من الأسرة إلى المؤسسات الدولية.

4-7-1التمكين الاجتماعي للمرأة "Women's Social Empowerment"

هو الطريقة التي بواسطتها يتم مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات أن تتحكم في ظروفها، وتستطيع إنجاز أهدافها لتصبح قادرة على العمل؛ للمساعدة على زيادة مستوى معيشتها، من خلال التركيز على نقاط القوة والمشارَكة في الأعمال المجتمعية.

---

[5] UNIFEM صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ،2000، ص ٦٤

5-7-1 المرأة المعيلة "Breadwinner Woman"

هي كل من تعول أسرة سواء لفقد الزوج أو الأب أو العائل للأسرة بسبب الغياب، أو الوفاة، أو السجن، أو بسبب عجز العائل، وهي ليست المرأة البسيطة الفقيرة فقط وإنما أيضا المتعلمة وصاحبة

المكانة الاجتماعية، وليست المطلقة أو الأرملة أو الزوجة والأم فقط وإنما قد تكون الابنة أو الشقيقة، فهناك فتيات صغيرات مسئولات عن أسرهن.

فمنها من مات زوجها، أو أصيب بمرض أقعده وجعله عاجزا عن العمل، أو تزوج بأخرى وهجرها هي وأبناءها الذين لا ينفق عليهم، أو أنها فتاة لم تتزوج، ولكنها ترعى والديها المسنين، اللذين تخلى عنهما باقي الأبناء، تتحمل هي مسئولية توفير المسكن والملبس والمأكل والعلاج والمصاريف الدراسية للأبناء، مما يجعلها تلهث وراء أي فرصة عمل حتى وإن كانت غير مناسبة لها ولكن الحاجة تضطرها لذلك، لأنها مسئولة عن أسرتها ماديا وترعى شئونها بمفردها فهي بلا معيل.

المرأة المعيلة التي تعرف بأنها المرأة المسئولة عن أسرتها مادياً، أو من تمثل أسرتها قانونياً واجتماعياً في المجتمع، وهي غالبا ما تعاني من الفقر أو قلة الدخل

المرأة المعيلة لنفسها أو لأسرتها، هي التي تتولى رعاية شئونها وشئون أسرتها ماديًا دون الاستناد إلى وجود" أب – أخ – زوج" فهي إما أن تكون أرملة أو مطلقة أو مهجورة.

وقد تكون المرأة المعيلة لنفسها، متزوجة والزوج إما مريضً أو عاجز عن العمل لذا فهي التي تتولى إعالة أسرتها، أو كانت المرأة غير متزوجة وليس لها معيل واضطرت نتيجة ضيق الظروف المادية أن تلجأ إلى البحث عن مصدر للرزق أي هي المسئولة عن" الأسرة الأحادية" التي يعيلها طرف واحد وهو المرأة المعيلة.

6-7-1مفهوم رئاسة المرأة للأسرة"Female Headship"

حسب تعريف الأمم المتحدة الى المسئولية المالية التي تقوم بها المرأة في الأسرة واتخاذها للقرارات الأساسية، وادارتها الاقتصادية للأسرة بالإنابة عن رب الأسرة الغائب أو أنها المساهم الاقتصادي الرئيسي للأسرة وتأخذ هذه الرئاسة أحد الأشكال الأتية

1- الترمل أو الطلاق حيث تعيش المرأة في مسكنها مع أو بدون أطفال أو مع الأسرة الممتدة
2- هجرة الزوج وعمله في الخارج
3- سجن الزوج لأسباب تتعلق بارتكابه للجرائم أو لأسباب سياسية ذات علاقة بالحروب والصراعات
4- تعطل الزوج لأسباب تتعلق بالافتقار للمهارات أو كبر السن أو الإعاقة
5- المرأة العزباء التي تعد المصدر الرئيسي والوحيد مالياً لأعضاء الأسرة العاطلين أو الأطفال المعاقين في الأسرة
6- النساء المهجورات من أزواجهن أو اختفاء الزوج بشبب ظروف الحرب أو الصراع

7-7-1ظاهرة تأنيث الفقر"Feminization of Poverty"

الفقر هو " ذلك المستوى من الدخل أو الانفاق الذي لا يكون ملائماً لمقابلة الحاجات الأساسية لبقاء الفرد"

أي عدم قدرة الأفراد أو الأسر لامتلاك موارد كافية لإشباع حاجاتهم الأساسية.

واليوم العالمي للقضاء على الفقر والذي يحتفل به يوم 17أكتوبر من كل عام وذلك منذ أن أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993، بهدف تعزيز الوعي للحد من الفقر والفقر المدقع في كافة الدول وبشكل خاص في الدول النامية مصر تستهدف خفض معدل الفقر إلى 28.5% بنهاية 2022. تأنيث الفقر هو ظاهرة ان تشكل النساء نسبة غير متكافئة من فقراء العالم ويقصد بمصطلح "تأنيث الفقر "، أن معدلات الفقر وحدَّته لدى النساء أعلى منها لدى الرجال، بسبب انشغال النساء في القيام بالأدوار غير مدفوعة الأجر (الأمومة ورعاية الأسرة)، وفي المقابل اشتغال الرجال بالأعمال مدفوعة الأجر، وهو ما أدى إلى تركز المال في أيدي الرجال، في مقابل فقر النساء.

وهو «زيادة نسبة الفقر بين النساء عن مثيلتها بين الرجال، وأن حِدَّة فقر النساء أكبر مما هي بين الرجال»[6]. وتم تعريفه ايضاً بأنه «فُرَص أقل.. وعدم تكافؤ في فرص التعليم والعمالة وملكية الأصول (للمرأة)، ويعني: إتاحة فُرَص أقل للمرأة، كما أن من شأن الفقر أن يعمق الفجوات بين الجنسين» فهو عبء الفقر الذي تتحمله المرأة، خاصة في الدول النامية[7].

ولذلك تبذل الدولة الكثير من الجهود لحماية الفقراء والأسر الأولى بالرعاية، بهدف تحسين نوعية حياة المواطنين والتأكد من تحقيق مستوى أفضل لحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

حيث تأتى البرامج الاجتماعية التي تطلقها الحكومة ضمن أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، لدعم الفقراء والخروج بهم من دائرة الفقر. رصد تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 والذي تم إطلاقه ، تحت عنوان "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار"، أن مصر اهتمت بتخفيف أثر الإصلاحات الاقتصادية على الفئات الأكثر احتياجًا. وتبني مصر فلسفة جديدة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز أمن الإنسان- من الحماية إلى التمكين[8]

---

[6]منظمة العمل الدولية

[7]الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 1997

[8]تقرير التنمية البشرية في مصر 2021

1-8الدراسات السابقة

8-1-1 Zia Ur Rehman (2021) " تمكين المرأة هو نهج لتنمية أمة: دراسة حالة لباكستان[9]

هدفت الدراسة إلى التعرف على تمكين المرأة الباكستانية لأن المرأة مهمة للمجتمع، فبدون المشاركة الفعالة للمرأة لا يمكن للمجتمع أن يتقدم نحو التنمية. تمكين المرأة ضروري للغاية لتنمية البلاد وخاصة في البلدان النامية مثل باكستان. والتمكين يعني منح شخص ما القوة أو السلطة لفعل شيء من اختياره، لذا فإن تمكين المرأة يعني منحها القدرة على عيش حياتها وفقًا لرغباتها. في الوقت الحاضر تواجه النساء الباكستانيات الكثير من المشاكل خاصة التحرش وعدم المساواة بين الجنسين وما إلى ذلك. إن المجتمع الباكستاني بطبيعته يتحكم فيه الذكور، ولا يمكنه إعطاء القوة للمرأة. هذه الدراسة نوعية بطبيعتها وتحلل الأدبيات السابقة حول تمكين المرأة. وتوصلت نتائجها إلى أن تمكين المرأة من الحصول على حقوقها السياسية والاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة، أما التمكين للحصول على حقوقها الاقتصادية جاءت بدرجة ضعيفة.

8-1-2دراسة عبد الله (2021) "التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرآة العاملة بالقطاع التعليمي"[10]

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التخطيط لتمكين المرأة العاملة والحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية. طبقت الدراسة على المرأة العاملة بمديرية التربية والتعليم بمحافظة البحيرة من خلال اجراء حصر شامل لعدد (٢٥٢) مفردة، وتوصلت نتائجها إلى أن تمكين المرأة من الحصول على حقوقها السياسية والاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة، أما التمكين للحصول على حقوقها الاقتصادية جاءت بدرجة ضعيفة.

8-1-3 Sangeetha Menon, Ranjitha, Shweta Sharma (2020)" " دراسة عن حالة تمكين المرأة في المناطق الحضرية في بنغالور، الهند"

هدفت الدراسة الى محاولة قياس إلى أي مدى تشعر المرأة في بنغالور الحضرية بالتمكين في المجالات الحاسمة مثل التحصيل التعليمي، والفرص الاقتصادية، والصحة والرفاهية، واتخاذ القرار، والاستقلالية في جميع الأمور. تضمنت منهجية البحث دراسة عينة من النساء في المناطق الحضرية لمدينة بنغالور، الهند. تم تحليل مؤشرات تمكين المرأة المختلفة باستخدام استبيان منظم تم توزيعه بشكل عشوائي على الإناث من السكان في المناطق الحضرية من بنغالور.

---

[9] Zia Ur Rehman. Empowering Women is an Approach to Development of a Nation: A Case Study of Pakistan, (Qurtuba University of Science and Techno, 2021)

[10] عبد الله. 2021، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرآة العاملة بالقطاع التعليمي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد53 ،المجلد1.

وكان التركيز الرئيسي على مؤشرات مثل قدرة المرأة على اتخاذ القرار في شؤون الأسرة، والاستقلال المالي،

وحرية التنقل والوصول إلى التعليم. ومن خلال تحليل البيانات وتوصلت نتائجها إلى أن سلطة اتخاذ القرار في الأسرة وحرية تنقل المرأة تختلف اختلافًا كبيرًا حسب العمر والتعليم والعمل. قلة قليلة من النساء كان لهن الكلمة الأخيرة في كيفية إنفاق مكاسبهن. زادت السيطرة على الأرباح النقدية مع تقدم العمر والتعليم. تشير الدراسة أيضًا إلى أن المؤهلات التعليمية والوصول إلى العمل هي العوامل الأساسية التي تعزز تمكين المرأة، ولكن درجة تحقيق الهدف تعتمد في الغالب على موقف عامة السكان تجاه المساواة بين الجنسين.

4-1-8 Farheen Akram, Zuma Ashiq, Salian Raza (2019) " مفارقة التوظيف لتحسين تمكين المرأة في باكستان""[12]

هدفت الدراسة إلى تعزيز النقاش لتحسين تمكين المرأة من خلال إنشاء سوق عمل جديد يوفر المزيد من الفرص للمرأة خاصة في المناطق الريفية، وهو الجزء الأكثر إهمالًا في البلدان النامية. لوجود الفروق بين الجنسين على نطاق واسع بين البلدان النامية عندما يتعلق الأمر بالتحقيق في وضع المرأة على أسس بحثية. لذلك تم التركيز بشكل عام على العلاقة بين التوظيف والتمكين من خلال اهتمام خاص بقدرة الفرد على الاقتراب من فرص العمل وبيئة العمل على المستوى المجتمعي. علاوة على ذلك، يلاحظ أيضا وصول المرأة إلى الموارد ومستوى المساهمة في مكاسب الأسرة المتراكمة داخل وحدات الأسرة. استخدمت الدراسة المصدر الأساسي لبيانات 500 أسرة والتي تم جمعها من أربع مناطق في البنجاب، باكستان من خلال تقنية أخذ العينات العشوائية متعددة المراحل. في هذه الدراسة، تم اختيار أربعة مؤشرات لقياس تمكين المرأة وتم تطبيق الانحدار الهرمي المتعدد لإلقاء نظرة على المهن المتعددة ومجموعات التمكين. وتوصلت نتائجها إلى أن النساء في مهن قليلة بشكل خاص يتمتعن بفرصة أكبر في الحصول على التمكين، بالإضافة إلى أن تلك السمات المهنية الخاصة تبدو مترابطة ببعض مؤشرات التمكين.

---

[11]Sangeetha Menon, Ranjitha, Shweta Sharma. A Study on the Status of Women's Empowerment in urban Bangalore, India,2020

[12]Farheen Akram, Uzma Ashiq, Saqlain Raza. The employment paradox to improve women's empowerment in Pakistan,2019

5-1-8دراسة ناهد السيد أحمد نصر (2017)" المشكلات وعلاقتها ببعض المتغيرات النفس- اجتماعية لدى المرأة المصرية المعيلة"[13]

هدفت الدراسة إلى تقصى المشكلات وعلاقتها ببعض المتغيرات النفس – اجتماعية (التمكين النفسي- الذكاء الانفعالي- فعالية الذات – جودة الحياة) لدى المرأة المعيلة وتشكلت عينة الدراسة من 100 سيدة معيلة أمية ممن تتراوح أعمارهن من 20 الى 45 عاماً ويتراوح حجم أسرهن من 3 الى 7 أفراد ولجمع البيانات تم استخدام مقياس المشكلات و التمكين النفسي و الذكاء الانفعالي و فعالية الذات وجودة الحياة للمرأة المعيلة وجميعها من اعداد الباحثة وتوصلت نتائجها الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشكلات المرأة المعيلة السكنية والاقتصادية والتمكين النفسي، إلى جانب ارتباط مشكلات المرأة المعيلة السكنية والنفسية وتربية الأبناء بالذكاء الانفعالي، كما وجد ارتباط دال بين المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتربية الأبناء بفعالية الذات، وارتبطت المشكلات السكنية والأسرية والنفسية بالدرجة الكلية لجودة الحياة على نحو دال إحصائياً. وأمكن التنبؤ بمشكلات المرأة المعيلة في ضوء المتغيرات التالية: الوعي الانفعالي، وإدارة الانفعالات على مقياس الذكاء الانفعالي، وعامل الكفاءة على مقياس التمكين النفسي، والدرجة الكلية للتمكين النفسي وفعالية الذات. وتم تفسير النتائج في ضوء ما انتهت إليه نتائج الدراسة الحالية والانتهاء بمجوعة من المقترحات لبحوث مستقبلية.

6-1-8دراسة سها ابراهيم محمد على عوض (2017)" التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة أسيوط "[14]

هدفت الدراسة الى معرفة تمكين المرأة المعيلة الريفية في محافظة أسيوط اقتصادياً واجتماعياً وتوصلت نتائجها الى أن النساء مازالت نسبة اقتراضهن لإقامة مشروعات صغيرة لم تتجاوز في المتوسط 30 % في حين أن الرجال نسبة حصولهم تزيد على الضعف 70%، أما المشروعات متناهية الصغر تكاد تكون متوسط نسبتها تتأرجح بين 50% للجنسين(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2008)، كما أنه اتضح أن عدد الأسر الريفية التي تعولها امرأة في ريف محافظة أسيوط تصل 24674 أسرة وبذلك تكون أسيوط المحافظة السابعة في ترتيبها من حيث عدد الأسر التي تعولها امرأة وفقا لآخر بيان لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية 2003.وأن معدل بطالة المرأة في أسيوط بلغ32.7% مقابل 8.1% لمعدل البطالة في الرجال عام 2014

---

[13]ناهد السيد أحمد نصر 2017، المشكلات وعلاقتها ببعض المتغيرات النفس- اجتماعية لدى المرأة المصرية المعيلة-مجلة كلية التربية -جامعة الأزهر- العدد (172 الجزء الثاني).

[14]سها ابراهيم محمد على عوض. 2017، التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة أسيوط.

، وتأتى أسيوط في المركز الرابع في معدل بطالة النساء بعد بورسعيد والأقصر والسويس على الترتيب،

وبلغت نسبة العاملات في القطاع الحكومي للدولة في محافظة أسيوط 31,3% بينما كانت نسبة العاملون من الرجال 68,7% عام 2014، ومن ناحية الأمية فكانت نسبة أمية النساء بصفة عامة بأسيوط 49,0% مقابل 29,4% أمية الرجال وكان أغلب النساء الأميات رؤساء أسر (معيلات) حيث بلغت نسبتهن 70% منهن 82% ريفيات، 58% من الحضر.

7-1-8دراسة أحمد، نجاح رحومة (2017)" ملامح استراتيجية مقترحة للدور التربوي للجمعيات الأهلية لتمكين المرأة الأمية بمصر"[15]

هدفت الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة للدور التربوي للجمعيات الأهلية لتمكين المرأة الأمية واستخدمت الباحثة التحليل البيئي للجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال وتكونت عينة الدراسة من خمس جمعيات أهلية في مجال تمكين المرأة الأمية. وتوصلت نتائجها إلى الدراسة: تفاوتت أبعاد وتمكين المرأة فجاء تربيتها تنازليا كالتالي: التمكين الاقتصادي، التمكين الاجتماعي، التمكين التعليمي، التمكين الصحي. وهناك اتفاق من عينة الدراسة على الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية والتي تمثلت في الصعوبات المالية والإدارية.

8-1-8دراسة راشد وآخرون (2017)"التمكين الاقتصادي والاجتماعي في ريف محافظة أسيوط"[16]

هدفت الدراسة الى التعرف على الاجرءات الاقتصادية والاجتماعية المقدمة للمرأة المعيلة بريف محافظة أسيوط من خلال القروض والمشروعات الاقتصادية الخاصة بها، والتعرف على أهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة اثناء تنفيذها لتلك المشروعات. وقد تم الاختيار العشوائي لأربعة مراكز بها وهم، أسيوط، ديروط، وأبو تيج، والفتح

وقد تم الاختيار العشوائي لقرية واحدة فقط من بين كل مركز من المراكز الأربعة وتم سحب عينة عشوائية بسيطة من النساء المعيلات من تلك القرى المحددة، وبلغ حجمها ٢٥٠ مبحوثة، وقد استخدم الاستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات، وذلك بعد اختبار صلاحية استمارة الاستبيان .في تحقيق أهداف الدراسة بصفة مبدئية، وقد استخدم في تحليل البيانات التكرارات والنسب المئوية

[15]راشد وآخرون. 2017، التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة أسيوط-قسم الاجتماع الريفي، كلية الزراعة، جامعة اسيوط.

[16]أحمد، نجاح رحومة. 2007 ملامح استراتيجية مقترحة للدور التربوي للجمعيات الأهلية لتمكين المرأة الأمية بمصر، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد (65 الجزء الثاني).

وتوصلت نتائجها الى ارتفاع نسبة المبحوثات ٦،٧٣ % اللاتي يعلن أسرهن من المتزوجات، وهذا يوضح مدى الحاجه إلى محاولة البحث عن فرص عمل من خلال إقامة مشروعات ممولة من القروض بصفة عامة، وأن حوالي ٢،٣ %من إجمالي المبحوثات لا يوجد لديهن أي مشكلات تواجهن من تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً بمجتمعاتهن، بينما نجد أن غالبية المبحوثات٨،٩٦ % من إجمالي المبحوثات قد أكدن على وجود مشكلات تواجهن في تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً بمجتمعاتهن.

9-1-8EndalcachewBayeh (2016) " دور تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في التنمية المستدامة لإثيوبيا"[17]

هدفت الدراسة الى الكشف عن دور تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في التنمية المستدامة لإثيوبيا، استخدم الباحث المنهج النوعي مع المصادر الثانوية كأدوات لجمع البيانات. بناءً على البيانات التي تم تحليلها، وتوصلت نتائجها الى أن دور المرأة عبر الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة ينعكس بشكل أقل في الدولة. واستخدام القوة العاملة النسائية في التنمية الاقتصادية للبلد ضئيل للغاية. اما المجال السياسي إلى حد كبير مخصص للرجال وحدهم. كما أن مكانة المرأة في المجتمع تنحصر في المساهمة بشكل ضئيل في التنمية الاجتماعية للبلد. بالإضافة إلى ذلك، لا يتم حماية حقوق المرأة بشكل صحيح من أجل مشاركة المرأة في مختلف قضايا بلدها، ولكنها تتعرض لانتهاكات مروعة. علاوة على ذلك، تتأثر المرأة بشدة بالمشاكل البيئية، ويقل التركيز على مشاركتها في حماية البيئة. وخلصت الباحثة إلى أنه ما لم يتم تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين حتى تتمكن من لعب دورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، فإن الدولة لن تحقق التنمية المستدامة مع الاعتراف بمشاركة الرجل فقط في جميع هذه المجالات

---

[17]EndalcachewBayeh. The role of empowering women and achieving gender equality to the sustainable development of Ethiopia, (Department of Civics and Ethical Studies, College of Social Sciences and Humanities, Ambo University, Ambo, Ethiopia,2016)

10-1-8دراسة محمود محمد الكفاوين (2015)" المشكلات التي تواجه النساء اللاتي يترأسن أسر فقيرة "[18]

هدفت الدراسة الى معرفة وفهم أهم المشكلات التي تواجه النساء الفقيرات اللواتي يترأسن أسرا فقيرة وقد أجريت العينة الميدانية على عينة قصدية مكونة من (140) امرأة فقيرة من اللواتي يتلقين مساعدات شهرية من صندوق المعونة الوطنية، وقد روعي في العينة أن تكون ممثلة لهؤلاء السيدات حسب التوزيع الجغرافي وفئة الانتفاع من الصندوق.

ونظرا لأن الدراسة تسعى لفهم المشكلات التي تواجه السيدات الفقيرات بشكل متعمق، فقد استخدم الباحث المنهج النوعي، وتم جمع البيانات من خلال تحليل المضمون والمقابلة المتعمقة والملاحظة،

وتوصلت نتائجها الى أن النساء اللواتي يترأسن أسرا فقيرة يعانين من مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية تنتج عن الفقر أو ترافقه، وأن من أهم المشكلات اللاتي عبرن عنها الفقر وآثاره المادية والصحية والتعليمية والاجتماعية والنفسية، وكذلك العنف الأسري، بكافة أشكاله وتحديدا الزوج ضد الزوجة والطلاق والآثار المترتبة عليه، وغياب الزوج بأشكاله المختلفة (السجن، الهجر... الخ).

كما اتضح من خلال الدراسة أن المشكلات الناجمة عن غياب الأزواج وبالرغم من أثرها المباشر على النساء، إلا أن جميع أفراد الأسرة يدفعون الثمن كما أوضحت الدراسة أن معظم النساء في العينة عرفن نوعا من أنواع العنف أثناء حياتهن الزوجية، كما تباينت تفسيراتهن لأسباب هذه المشكلات وسبل تعاملهن معها، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أبرزها أن أي تخطيط لمكافحة الفقر يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المشكلات التي تواجه النساء اللاتي يرأسن أسرا فقيرة وكذلك علاقات النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى أن هناك حاجة لإجراء دراسات متعمقة حول مشكلات المرأة الفقيرة تعتمد على أسلوب المشاركة والاستماع لأصواتهن، وأن على الجهات المعنية السعي الحثيث لإيجاد سياسات تؤمن مصالح النساء وتحديدا الفقيرات منهن واللواتي يترأسن أسرا فقيرة

11-1-8دراسة عبد الله الكوح (2016)" معوقات تمكين المرأة العربية تحليل سوسيولوجي "[19]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز المعوقات التي أدت إلى ضعف تمكين المرأة العربية. لإن مفهوم التمكين يستلزم تنمية الذات والمشاركة والاختبار الحر، وقد أثار مفهوم تمكين المرأة البعض واعتبره غير قادر على تحقيق التغير المنشود لأنه يركز على الأفراد منفردين ويهمل التمكين الجماعي الذي يهدف إلى تغيير البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسة. لذلك ركزت الدراسة على المعوقات التي تواجه المرأة العربية وسبل تجاوزها، حتى بتحقق الهدف على جميع الأصعدة.

[18] محمود محمد الكفاوين. 2015، المشكلات التي تواجه النساء اللاتي يترأسن أسر فقيرة، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 42 ملحق ١.

[19] عبد الله الكوح. 2016، معوقات تمكين المرأة العربية تحليل سوسيولوجى، حوليات آداب عين شمس المجلد 44 (ابريل – يونيو2016).

كما تم توضيح دور مؤسسات المجتمع كافة في تفعيل هذا التمكين وكيفييه خلق البيئية الاجتماعية التي تجعل من ثقافة المجتمع حاضنة لذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والتوصيات كما تم التطرق في الدراسة إلى أبرز المصطلحات والدراسات السابقة التي اهتمت بنفس الموضوع

8-1-12دراسة أميرة محمد (2011)" إدارة المرأة المعيلة للأزمات الأسرية وعلاقتها بدافعية الإنجاز"[20]

هدفت الدراسة إلى التعرف علي علاقة إدارة المرأة المعيلة لأزماتها الأسرية بدافعية الإنجاز، كما تهدف إلي التعرف علي الفروق بين المرأة المعيلة في الريف والمرأة المعيلة في الحضر في كل من إدارتها لأزماتها الأسرية وأيضاً دافعيتها للإنجاز ، و التعرف علي الفروق بين النساء المعيلات العاملات وغير العاملات في إدارتهن لأزماتهن الأسرية ومعرفة الفروق في نوعية الأزمات التي تواجه النساء المعيلات تبعاً لعدة عوامل هي (نوع الإعالة – موطن السكن – مدة الإعالة – المستوي التعليمي للمرأة المعيلة – عدد الأبناء – دخل الأسرة)

يليه الدراسات وهى مدخل إلي البحث ثم الإطار النظري للبحث وبقسم البحث إلي خمسة فصول والبحوث السابقة ثم الدراسة الميدانية و أخيرا النتائج تحليلها وتفسيرها.

8-1-13Sidney Ruth Schuler, Farzana Islam, and Elisabeth Rottach (2010) " إعادة النظر في تمكين المرأة: دراسة حالة من بنغلاديش"[21]

هدفت الدراسة إلى اكتشاف الأبعاد المتغيرة لتمكين المرأة بمرور الوقت في ثلاث قرى في بنغلاديش. ومناقشة القضايا المتعلقة بقياس تمكين المرأة وأنواع التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يؤثر على قياس تمكين المرأة؛ أجريت هذه الدراسة كجزء من مشروع أكبر يستكشف تأثير التمكين في جيل واحد من النساء، والنتائج الصحية والاجتماعية في الجيل التالي.

بعد كل زيارة ميدانية ومن خلال المقابلات المسجلة والملاحظات الميدانية، يتم معالجة البيانات وتحليلها وفحصها بالرجوع إلى كل من المؤشرات الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، تم استخراج البيانات من أجل المؤشرات الجديدة المحتملة، من خلال تقديم الباحثين الميدانيين لرؤى إضافية بشأن البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتغيرة في قرى البحث ومدى ملاءمة المؤشرات

[20] أميرة محمد. 2011، إدارة المرأة المعيلة للأزمات الأسرية وعلاقتها بدافعية الإنجاز.

[21] Sidney Ruth Schuler, Farzana Islam, and Elisabeth Rottach. Women's empowerment revisited: a case study from Bangladesh: A look at New Insights PMC PubMed Central,2010

بناءً على ملاحظاتهم أثناء عملية البحث وتوصلت نتائجها الى اقتراح وشرح مجموعة جديدة من المؤشرات للوضع الريفي في بنغلاديش؛ ومناقشة الآثار المترتبة على قياس تمكين المرأة في أماكن أخرى.

14-1-8دراسة أبو فراش (2010)" الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر الأردنية التي ترأسها امرأة والمشكلات التي تواجهها "[22]

هدفت الدراسة الى التعرف على الخصائص الديموغرافية والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر التي ترأسها امرأة وتحديد طبيعة المشكلات التي تواجهها وابناؤها وبالتالي تحديد اوجه واولويات التدخل وطبيعة المساعدات التي يمكن تقديمها لهذه الأسر. اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي والنوعي، حيث استخدمت التحليلات الاحصائية ,SPSS واجراء المقابلات الفردية ومجموعات نقاش مركزة. عينة الدراسة كانت 1200 اسرة على مستوى الاقاليم الثلاث (شمال، وسط، جنوب) وكانت العينة عشوائية. وكما تم بناء استبيان لجمع البيانات. ولقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج. وكما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لمساعدة هذه الأسر في التغلب على النظرة النمطية والضغوط الاقتصادية

15-1-8دراسة مرفت صدقي عبد الوهاب السيد (2010)" أساليب التكيف المعيشي للمرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر ببعض المحافظات المصرية "[23]

هدفت الدراسة الى التعرف على أساليب التكيف المعيشي للمرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر، ومفهوم الفقر من وجهة نظر المبحوثات بقرى الدراسة، وطبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المدروسة والدرجة الكلية لأساليب التكيف المعيشي للمرأة المعيلة بتلك القرى والمشكلات التي تواجهها لتحسين مستوى معيشتها. وتمت الدراسة في كل من محافظات سوهاج وبنى سويف وأسيوط وفقاً لبعض المعايير ذات العلاقة بنسبة المرأة المعيلة والفقر والأمية باعتبارها ذات النسبة الأعلى في النساء المعيلات الفقيرات والأميات وتم اختيار قرية واحدة من كل مركز وحجم العينة 315 امرأة معيلة وتم جمع البيانات باستخدام استمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية والمقابلات الفردية المتعمقة

---

[22] حسين محمد أبو فراش. 2010، الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر الأردنية التي ترأسها امرأة والمشكلات التي تواجهها.

[23] مرفت صدقي عبد الوهاب السيد، 2010" أساليب التكيف المعيشي للمرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر ببعض المحافظات المصرية

وتوصلت نتائجها الى من أهم أساليب التكيف المعيشي الايجابية التي تتبعها المرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر هو اعداد أنشطة منزلية مدرة للدخل والعمل عند الغير أما السلبية هي إيقاف تعليم الأبناء والاتجاه نحو الزواج المبكر للفتيات

ووجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات الاجتماعية عمر المبحوثة وعدد الأبناء واتضاح مفهوم الفقر لديهن وتفسيره على أنه عدم امتلاك الأرض بنسبة 81% أو يرجع الى صغر الأبناء وعدم القدرة على العمل بنسبة 74% وعدم الحصول على الإرث من ذويها بنسبة 61% وعدم وجود المال الكافي لتوفير الغذاء بنسبة 58% وأشار البعض الى ان الفقر متمثل في إنجاب الفتيات بنسبة 41% بينما عرفه البعض بأنه عدم القدرة على تعليم الأبناء بنسبة 11%

16-1-8دراسة القطب، سمير عبد الحميد (2007)" تمكين المرأة المصرية لتفعيل مشاركتها التنموية في سياق الألفية الإنمائية: إستراتيجية تربوية مقترحة"[24]

هدفت الدراسة الى الوقوف على واقع ومعوقات تمكين المرأة المصرية سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا، تعليميا، تكنولوجيا وصحيا في سياق معطيات الألفية الإنمائية. واقتراح استراتيجية تربوية تتضمن آليات تنفيذية لتمكين المرأة المصرية في جميع المجالات السابقة، وتفعيل مشاركتها في عملية التنمية. شملت العينة 554 فردا من الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى من النساء والرجال بالقاهرة الكبرى منهم 46% ذكور، و54% إناث، وتمّ الاستعانة باستبانة خاصة للوصول إلى المعلومات. وتوصلت نتائجها إلى أن المجتمع المصري في جميع تشريعاته السياسية تساهم في تدعيم حق المرأة في العمل السياسي ومع ذلك نرى الممارسة الفعلية جاءت متوسطة ويتضح أن الأمية هي من أهم المعوقات في هذا المجال. أما بالنسبة إلى واقع التمكين الاقتصادي فقد تبين أن المرأة يمكنها العمل في الوظائف التي تتناسب مع طبيعتها لكن على مستوى الممارسة تختلف الأمور بسبب قلة فرص العمل التي تحترم خصوصية المرأة.

17-1-8 دراسة ثناء حسن (2004)" الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المعيلة في العشوائيات"[25]

هدفت الدراسة الى لوضع المرأة حيث يعتبر وضع المرأة أكثر حرجا من الرجل من ناحية تأثرها بأي تغيرات اقتصادية خاصة وأن العديد من الدول العربية قد بدأت في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي. وبنظرة عامة على الوضع الحالي للمرأة المصرية نجدها تعاني من بطالة تعادل 3 أضعاف بطالة الرجل كما أن المرأة تمثل 22% من القوى العاملة وهي تعتبر من أدنى المعدلات على مستوى العالم مما يؤكد على أنها مازالت محرومة من حقوقها.

---

[24] القطب، سمير عبد الحميد. 2017، تمكين المرأة المصرية لتفعيل مشاركتها التنموية في سياق الألفية الإنمائية: إستراتيجية تربوية مقترحة– مجلة كلية التربية – جامعة الأزهر. المجلد 36، العدد (172 الجزء الثاني).

[25] ثناء حسن. 2004، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المعيلة في العشوائيات

وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط وعلاقة معنوية بين المستوى التعليمي للمرأة من جهة وبين استقلالها المالي من جهة أخرى.

ويأتي في النهاية عدم استقلالية المرأة مالياً وعدم السماح لها بأن تحصل على هذه الاستقلالية مُعوقا مهماً يجب وضعه في الاعتبار عند تصميم المشروعات التي تركز على التمكين الاقتصادي للنساء المعيلات وتوصلت نتائجها الى أن هناك العديد من المشكلات التي تواجه النساء المعيلات تتمثل في انخفاض المستوى التعليمي لهذه الفئة من النساء وتفشى الأمية بين أغلبهن- تدني المورد المالي أي دخل الأسرة النقدي ، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل- انخفاض نسبة المتعاملات مع العديد من المنظمات الحكومية والأهلية وانخفاض نسبة المستفيدات من مظلة التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة التي أجريت في مجال تمكين المرأة تبين انه على الرغم من وجود العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع تمكين المرأة من أوجه عدة وتوافر العديد من الدراسات البحثية المعنية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المعيلة وحتى في حالة توافر بعض الدراسات والبحوث المهتمة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة إلا أن المرأة لازالت تعاني من العديد من المشكلات لتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي.

وبتحليل الباحث للدراسات السابقة يتضح :

١- كثرة الدراسات العلمية الي تدعو الى التخطيط لتمكين المرأة بصفة عامة، والتخطيط لتمكين المرأة المعيلة بصفة خاصة للحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية.

٢- يتضح من الدراسات السابقة أهمية تمكين المرأة من الحصول على حقوقها في المجتمع وأهمية التمكين لها كأحد مرتكزات تحقيق التنمية البشرية والتنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي

٣- استفادت الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة في تحديد مفهوم ومعايير التمكين للمرأة كذلك تحديد مبادئه، كما استفادت أيضاً من الدراسات السابقة في تحديد وصياغة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها بالإضافة إلى استفادتها من اعداد أهداف الدراسة وتحليل وتفسير نتائجها

أجمعت أغلب الدراسات على أن الفقر والأمية هما من أهم المعوقات في مجال تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة بصفة عامة والمعيلة بصفة خاصة

أثبتت أغلب الدراسات تفاوت درجات تمكين للمرآة في حصولها على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة، أما التمكين للحصول على حقوقها جاءت بدرجة ضعيفة وان

تمكين المرأة المعيلة الريفية الفقيرة الأمية يعاني من العديد من المشاكل التي تجعلها تتكيف معيشياً في ظل ظاهرة تأنيث الفقر اما تعمل داخل منزلها او لدى الغير أو تلجأ الى الزواج المبكر للفتيات وعدم تعليم الأبناء

تعاني العديد من نساء العالم من مشاكل التمكين الاقتصادي والاجتماعي والعوائق التي تحول دون التمكين الاقتصادي للمرأة في جنوب الكرة الأرضية. من وزواج الأطفال، والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر ورعاية الأطفال، والفصل في سوق العمل، وقوة الأعراف الاجتماعية والثقافية. تمنع النساء من المشاركة الكاملة في قطاعات الاقتصاد ذات الأجور الأفضل.

أكدت أغلب الدراسات على أهمية تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين حتى تتمكن من لعب دورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، تمكين المرأة مهم للمجتمع، فبدون المشاركة الفعالة للمرأة لا يمكن للمجتمع أن يتقدم نحو التنمية المستدامة.

في هذه الدراسة يمكن تحديد الفجوة البحثية بأنه لم يتم اخذ عينة، ولكن تم التركيز وتسليط الضوء على جهود الدولة من خلال العديد من المبادرات لتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية والمرأة المعيلة خلال فترة زمنية تمثل العصر الذهبي للمرأة مع تناول المشكلات والمعوقات لتحقيق ذلك التمكين الاقتصادي والاجتماعي من فجوات نوعية ونظرة مجتمعية وعادات وتقاليد وعدم مساواة بينها وبين الرجل في كثير من الأمور والذي تنعكس اثاره على المرأة المصرية بصفة عامة وعلى المرأة المعيلة بصفة خاصة من خلال خصائصها الديموغرافية وسلوكها الانفاقى السنوي على مجموعات الإنفاق الرئيسية من طعام وشراب ومسكن وملابس وتعليم ورعاية صحية وغيره كذلك الفئات العمرية التي تتركز فيها المرأة المعيلة والمناطق التي تتواجد فيها وحالتها التعليمية والعملية والقطاعات التي تعمل فيها ومصادر دخلها بالإضافة الى موقفها من التأمينات الاجتماعية والمعاشات والتأمين الصحي

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية

2-1الفصل الأول: التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية والمرأة المعيلة

1-2-1المبحث الأول: التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية

التمكين الاقتصادي للمرأة هو إحدى الركائز الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. يُعدّ توسيع الفرص الاقتصادية أمام المرأة أمرًا مهمًا لأنه عامل حاسم في تمكين المرأة. يجري تنفيذ جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التمكين الاقتصادي في سياق حقوق المرأة والعمل، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة الشاملة التي تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

باعتماد الدول لأهداف التنمية المستدامة الجديدة لعام 2030 البالغ عددها 17 هدفًا و169 غاية و231 مؤشرا للقياس، يقر العالم مرة أخرى بأهمية دور المرأة في تحقيق الاستدامة وركز الهدف الخامس منها على "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

المرأة هي أساس تكوين المجتمع وتطوره، وأهم ركائز الأسرة وبنائها، فالمرأة هي نصف المجتمع كما أن التغيير الايجابي الذي تسعى له المجتمعات مرهون بشكل كبير بواقع المرأة ومدى تمكنها من القيام بأدوارها في المجتمع ويبلغ عدد الإناث في المجتمع المصري 49.230 مليون نسمة بنسبة 48.5 % من إجمالي السكان البالغ عددهم حوالي 102.850 مليون نسمة وفقاً لتقديرات السكان عام 2021.[26]

وصل معدل البطالة بين النساء إلى 17.7% بينما الذكور 7.9% وبلغت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل 11.8% [27]

وصل معدل البطالة بين النساء إلى 17.8% بينما الذكور 5.2% وبلغت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل 13% ،[5] بينما الذكور 66.1% [28]

نسبة المتعطلين من الذكور58.2% وبلغت نسبة المتعطلات من الاناث 41.8%

والتبعية الاقتصادية للمرأة تؤدى الى عرقلة قدرتها على رعاية نفسها ومشاركتها في سوق العمل والاستفادة من عائد التنمية من خلال تمكين المرأة وزيادة قدرتها واعتمادها على ذاتها للمشاركة في الحياة الاقتصادية

وضعت استراتيجية مصر 2030 مؤشرات بينها أن نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر تمثل 26.3% وتستهدف الاستراتيجية في 2030 الوصول بها لـ 9%، ونسبة مشاركة المرأة في قوة العمل 24.2% والمستهدف 35% في 2030، ومعدل البطالة بين الإناث يقدر بـ 24% حاليا والمستهدف الوصول بها لـ 16% ، ونسبة النساء في وظائف إدارية حاليا 65% ومستهدف 12%

في 2030، ونسبة النساء في وظائف مهنية 38% ومستهدف 48% ، ونسبة الدخل المكتسب المقدر "فجوة الدخل بين الذكور والإناث" 29% ومستهدف 58% ، ونسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة 22.5% ومستهدف في 2030 الوصول لـ 50%، ونسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة 45% ومستهدف 53%

ولذلك فتمكين المرأة المصرية هو حق من حقوق الانسان وهو نابع من ايمان قوى بقدرات المرأة المصرية وامكاناتها وان تمكينها وحمايتها واجب وطني

والإقليمي والوطني على مدار 7 سنوات بدءا من الدستور المصري 2014 الدولي على الصعيد الذي اشتمل على أكثر من 20 مادة دستورية لضمان حقوق المرأة في شتى المجالات.. وإعلان وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 حيث تعد 2017 عاما للمرأة المصرية مصر هي الدولة الأولى في العالم التي أطلقت هذه الإستراتيجية فيما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة

[26] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2021)"تقديرات السكان"".

[27] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2021)" بحث القوى العاملة السنوي "".

[28] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2021)" بحث القوى العاملة الربع سنوي "".

ومن الملامح الأساسية للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في مصر أن 14% من الموازنة العامة للدولة موجهة بشكل مباشر لقضايا المرأة في الفترة بين 2015-2016 - 2019-2020 وهو يعد 50 % زيادة في الموازنة المخصصة للمرأة خلال الأعوام الخمسة لهذه الفترة.

وفى عام 2021/2022 زيادة بنسبة 75 % في المخصصات المالية لدعم ملف المرأة مقارنة بمخصصات عام 2020/2021.

الكثير من الإنجازات تحققت في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية منها

مصر تعد الدولة الثانية عالميا التي تطلق جائزة ختم المساواة بين الجنسين، وفاز بها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر كأول جهة تحصل على الختم في مصر والمنطقة العربية.

احتلت مصر المرتبة الأولي في دول شمال أفريقيا، وغرب آسيا من حيث التدابير والإجراءات التي اتخذتها في مجالات ثلاثة، هي الحماية الاقتصادية للمرأة، والرعاية غير مدفوعة الأجر، ومناهضة العنف.

تم توقيع مذكرة تفاهم عير مسبوقة عالمياً بين البنك المركزي المصري والمجلس القومي للمرأة

إطلاق مصر لمحفز سد الفجوة بين الجنسين مع المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يعد منصة للتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص لدعم تمكين المرأة

برنامج الادخار المالي تحت عنوان «نموذج مجموعات الادخار والقروض في القرى» واستفاد منه أكثر من 18000 سيدة

إطلاق حملات توعية للمرأة المصرية في جميع محافظات مصر بالمنتجات المالية والمصرفية، وحملة إعلامية مخصصة للشمول المالي وزيادة المعرفة والثقافة المالية لتغيير الثقافة المجتمعية المغلوطة،

مشروع «تمكين المرأة وتعزيز الشمول المالي والاقتصادي بريف مصر: الاستجابة لكوفيد-19».

.ويستهدف تطوير نموذج رقمي للادخار والإقراض وتعزيز التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال للمرأة

وزادت نسبة النساء اللائي يحملن حسابات بنكية إلى ثلاثة أضعاف ومن يملكن شركات خاصة والمستثمرات في البورصة إلى ثلاثين بالمئة

ومعدل تخلف .واستفادت النساء من قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بنسبة 70 النساء عن سداد القروض أقل من 1 ٪

2-2-1المبحث الثاني: التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة

18.2% من الأسر تعيلها امرأة ونسبة 12.6% من هذه الأسر فقيرة عام 2020/2019 وفقاً لبيانات بحث الدخل والانفاق للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

تتركز فئات السن للنساء المعيلات في الفئة العمرية 45 سنة فأكثر حيث بلغت 73.8% بينما نسبة الذكور 52.2% من إجمالي نسبة فئات السن لرب الاسرة 56.2% تليها فئة السن 50 سنة فأكثر وبنسبة نساء معيلات 66.1% بينما الذكور 42.0% من إجمالي نسبة فئات السن لرب الأسرة 45.6%

تليها فئة السن 65 فأكثر وبنسبة نساء معيلات 30.8% بينما الذكور 12.3% من إجمالي نسبة فئات السن لرب الأسرة 15.7% بينما أقلها في الفئة العمرية أقل من 25 سنة وبنسبة أعلى للنساء المعيلات 3.6% بينما الذكور 1.3% من إجمالي نسبة فئات السن لرب الأسرة 1.7%

وتستهدف الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة عام ٢٠٢٢/٢١ والتي وافق عليها مجلس النواب مواصلة الحكومة الجهود الرامية لتعزيز حقوق المرأة وتضييق الفجوة النوعية القائمة بالارتقاء بنسبة مشاركتها في سوق العمل (التمكين الاقتصادي) وتحسين مؤشرات الرعاية الصحية (التمكين الاجتماعي) ومنها

- إفساح المجال لتوفير فرص عمل عديدة للمرأة، وبخاصة في المناطق الريفية، وللمرأة المعيلة وتقديم القروض الميسرة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، لترتفع بذلك نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 16٪ عام ٢٠٢٠/١٩ إلى 22% عام ٢٠٢٢/٢١.

يهدف التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة إلى تنمية قدراتها لتوسيع خيارات العمل امامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل خاصة في مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تدر دخلًا بشكل مباشر على المرأة المعيلة وخاصة في المناطق الريفية وتمثلت الجهود الاقتصادية في الآتي تم إطلاق برنامج مستورة، من خلال بنك ناصر، وتم تقديم برامج تمويلية للمرأة المعيلة بهدف تحويلها من متلقية للدعم الي عنصر فعال وتم صرف مبلغ 340 مليون جنية لعدد أكثر من 20 ألف مستفيدة. ويعد برنامج مستورة من أكثر البرامج التي استهدفت المرأة المعيلة نجاحًا

حددت وزارة التربية والتعليم، 7 فئات من الطلاب تخضع لقرار الإعفاء من الغرامات والاشتراكات والأنشطة الطلابية والفئات التي تستحق الخصم، بجميع المدارس الرسمية والخاصة من ضمن الفئات ابناء المرأة المعيلة ومهجورة العائل والمطلقة

شهد نهاية الربع الثاني من عام 2020 نموًا في قيم أرصدة التمويل متناهي الصغر التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية واستحوذت المرأة على النصيب الأكبر من التمويل متناهي الصغر؛ فبلغ عدد المستفيدين من الاناث نحو 1,97 مليون مستفيدة بأرصدة تمويل قدرها 8,19 مليار جنية مما يعكس رغبة الدولة في دعم مثل ذلك النوع من المشروعات التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والحد من وطأة الفقر خاصة للمرأة المعيلة

في تقرير نشرته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية حول الملامح الأساسية للموازنة المستجيبة للنوع، أشار التقرير إلى تحقيق نمو 204% في عدد الأسر المستفيدة من برامج الدعم النقدي ليصل الي 3,8 مليون اسرة في عام 2019-2020.

كلف السيسي، وزارة التضامن الاجتماعي بدعم أسر المرأة المعيلة والأسر الأكثر احتياجا من خلال برامج دعم ميسرة يقدمها بنك ناصر الاجتماعي بقيمة 50 مليون جنيه، وذلك لإتاحة البنية التحتية التي تيسر على المرأة حياتها اليومية في القرى الأكثر احتياجا.

مبادرة" أدها وأدود" لتمكين صاحبات الحرف اليدوية من حرفتهن والعمل على تطويرها والترويج لها هناك نحو 2.5 مليون مستفيدة من برنامج تكافل وكرامة بنسبة 75% من إجمالي المستفيدين حتى فبراير 2021، منهم 18% من السيدات المعيلات بتكلفة 3.4 مليار جنيه سنويا

-ومن خلال بحث الدخل والانفاق 2019 / 2020 نجد أن نسبة النساء المعيلات المشتركات او المستفيدات من التأمينات والمعاشات 67% بينما تبلغ نسبة الرجال المشتركين او المستفيدين من

التأمينات والمعاشات 50.6% من إجمالي نسبة الأفراد المشتركين او المستفيدين من التأمينات والمعاشات 53.6% مما يدل على اهتمام الدولة بدعم ومساندة المرأة المعيلة

2-2الفصل الثاني: التمكين الاجتماعي للمرأة المصرية والمرأة المعيلة

1-2-2المبحث الأول: التمكين الاجتماعي للمرأة المصرية

زادت نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية، محلياً وعربياً مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع، وإيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة الوطنية والعربية من أجل التنسيق فيما بينها لرفع مستوى الوعى للقضاء على كافة اشكال التميز ضد المرأة والعمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على احداث التوازن في مسئوليتها ودورها التنموي

تقوم المرأة بدور أساسي في بناء أسرتها ورعايتها لهم، من خلال ما يقع على عاتقها كأم من مسؤولية تربية الأجيال، وما تتحمله كزوجة من أمر إدارة الأسرة، ومع تقدم المجتمعات وتطورها نجد أن المرأة لم تلتزم فقط بواجبها تجاه أسرتها وتربية الأبناء، بل أصبح لها دورًا اجتماعيًا كبيرًا في شتى المجالات

وفقا لمنظمة العمل الدولية تعد "مصر الأعلى إفريقيًّا وعربيًّا في الإنفاق على الحماية الاجتماعية"، ورصدت الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة لملف الحماية الاجتماعية، ليبلغ حجم إنفاق الحكومة المصرية على برامج الحماية الاجتماعية "باستثناء الرعاية الصحية" 9.5% من الناتج المحلى الإجمالي وهو أعلى نسبة على مستوى تلك الدول.

كما أشار البنك الدولي إلى أن الدولة المصرية قامت بتعزيز برامجها للحماية الاجتماعية للحد من معدلات الفقر والتصدي لأثار السلبية من أزمة كورونا، وبدوره أكد صندوق النقد الدولي، على أن مصر عام 2021 تضمن من خلال الإصلاحات الناجحة مساحة إضافية على الإنفاق مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

ان التغير الإيجابي في المجتمع مرتبط بالتغير الإيجابي الذي يحدث للمرأة في المجتمع ولذلك فالمعرفة قيمة المجتمع يجب ان ننظر الى مكانة المرأة في هذا المجتمع ويتضح ذلك من خلال محور التمكين الاجتماعي الذي تحقق فيه للمرأة العديد من الإنجازات ومنها انخفاض نسبة الأمية من 33.1 عام 2014 الى 22.6% عام 2020

«تكافل وكرامة» هو برنامج التحويلات النقدية المشروطة الذي أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعي. بدأ برنامج تكافل وكرامة عام 2015 وكان عدد المستفيدين منه 2.5 مليون أسرة تضم 9.3 مليون فرد 86% منهم استفاد من برنامج تكافل و14

% استفاد من برنامج كرامة بقيمة 6.6 مليار جنيه مقابل 3.6 مليون أسرة تضم حوالى 15 مليون فرد بدعم 18.5 مليون جنيه عام 2020/2019

ولقد وصل إلى أربعة ملايين مستفيدة لتحسين الاستهلاك الأسري زيادة رأس المال البشري المشروطة، تعظيم حق النساء في صنع القرار بالأسرة، تحسين الإدماج الإنتاجي الاقتصادي، زيادة ليصل إلى 563 قرية و345 مركزا في 27 .الشمول المالي للمرأة ومناهضة العنف ضدها محافظة، فهناك حوالي 2 مليون سيدة منهم حوالي 175 ألف سيدة من ذوي الاحتياجات الخاصة .(80٪ من النساء هن المستفيدات من البرنامج)

ويعد برنامج تكافل وكرامة، الذي تنفذه وزارة التضامن الاجتماعي منذ مارس 2015، هو الأبرز في مراعاة محدودي الدخل وهو همزة الوصل بين الدولة والأسر الأولى بالرعاية، وهو يعد برنامجاً قومياً عملاقاً يساند برامج الدولةِ في الاصلاحِ الاقتصادي ويخففُ من تداعياتِ الاصلاحِ على الفئات الفقيرة.

وقد شهدت الموازنة المخصصة لبرنامج الدعم النقدي " تكافل وكرامة" ارتفاعا من 3,7 مليار جنيه عام 2014 إلى 19 مليار جنيه عام 2021، لتحصل السيدات على 14 مليار جنيه منها في برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة، كما يتم دعم السيدات ذات الإعاقة بما يقرب من 2 مليار جنيه سنويًا، بالإضافة إلى دعم السيدات المعيلات بـ 2 مليار جنيه سنويا.

وخلال عام 2019 بلغ عدد الأسر المسجلة على قواعد بيانات "وزارة التضامن، والتي تشمل "تكافل وكرامة" و"الضمان الاجتماعي" نحو 6.5 مليون أسرة بإجمالي 8.164 مليون فردا، وتم خلال العام .18/ 2019 صرف دعم نقدي بقيمة تبلغ 17.434 مليار جنيه، استفاد منه 3.2 مليون أسرة

وبحسب تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية حول جهود الحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أنه فيما يخص الهدف الأول: القضاء على الفقر فقد وجهت الدولة 750 مليار جنيه (من الموازنة العامة للدولة) خلال الفترة (2021/20.2019/18) لبرامج الحماية الاجتماعية، بمعدل نمو بلغ 50 % بين عامي (2016/15. 2021/20)، فقد استفاد 3,8 مليون أسرة (14.1 مليون مواطن) من برامج الدعم النقدي، و1.1 مليون مواطن من أصحاب الهمم من برامج الدعم النقدي بنسبة 8 % من جملة عدد المستفيدين.

وزادت قاعدة المستفيدين من 1,7 مليون أسرة قبل 2014، إلى 3,8 مليون أسرة لتشمل 14,3 مليون فرد بنسبة زيادة تبلغ 125%

«سكن كريم» هو برنامج للأسر الأكثر فقرا، تم إطلاق مبادرة سكن كريم عام2017 بهدف تحسين الأوضاع السكنية والمعيشية والبيئية وتحسين المؤشرات الصحية للأسر المستفيدة الذين يتلقون معاش تكافل وكرامة في المناطق الفقيرة والمحرومة من الخدمات وتقليل التلوث وخفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

وتهدف إلى التحسين المُستدام للأوضاع الصحية والبيئية للأسر الفقيرة الأولى بالرعاية وبصفة خاصة أسر "تكافل وكرامة"، بتحسين البنية التحتية لمنازلهم ليكون السكن كريماً آمناً من خلال تركيب وصلات الصرف الصحي ومياه الشرب وإنشاء أسقف وتأهيل المنازل، وذلك بالقرى الأكثر احتياجا بالمحافظات المستهدفة.

معايير اختيار الأسر: -

1- القرى الأكثر فقراً طبقاً لخرائط الفقر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

2-القرى التي بها شبكات عمومية لمياه الشرب وللصرف الصحي.

3-مساكن أسر مُسجلة في قاعدة بيانات برنامج "تكافل وكرامة" و"الضمان الاجتماعي".

4- مساكن أسر لم تنطبق عليها شروط برنامج "تكافل وكرامة" و"الضمان الاجتماعي" ومطلوب توفير بعض خدمات الحماية الأساسية لها.

فقد تم إطلاق مشروعات جديدة لبناء حوالي 250 ألف وحدة سكنية لسكان العشوائيات، وقد وصل عدد المستفيدين من تلك المشروعات ومن البرامج الاجتماعية والمعسكرات التي أجريت لبرامج الإسكان اللائق إلى 4330 مستفيدة وتم تلبية احتياجات 58 ألف أُسرة

وتم استخراج ما يقرب من مليون بطاقة رقم قومي لغير القادرات بالمجان...و670 ألف وثيقة ثبوتية .وتطبيق مفاهيم الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في الهيئات الحكومية والمشاريع المتطورة الجديدة

مبادرة حياة كريمة

هي مبادرة أطلقتها الدولة لتحسين جودة الحياة للقري الاكثر احتياجا وخاصة القري في صعيد مصر، وتم تخصيص 103 مليار جنيه، لمبادرة حياة كريمة لغير القادرين، وتطوير القرى الأكثر احتياجًا، وتوفير كافة تخصيص المرافق والخدمات الصحية، والتعليمية والأنشطة الرياضية والثقافية.

تم تطوير 142 قرية موزعة على 11 محافظة من بينهم 7 محافظات من الوجه القبلي واستفادت 3 مليون أسرة من المبادرة أي ما يعادل 15 مليون فرد.

بالإضافة إلى دخول 732 أسرة جديدة ضمن برنامج الدعم النقدي "تكافل وكرامة" في الفترة من 1 يناير 2020 وحتى الآن.

حصلت محافظة أسيوط على اكبر تمويل بقيمة 115.8 مليون جنيه ثم محافظة سوهاج بتمويل 28.8 مليون جنيه،3.4 مليون جنيه، ويليها محافظة أسوان 4.2 مليون جنيه، ومحافظة البحيرة 17.1جنيه، ومحافظة قنا مليون جنيه، 1.1 مليون جنيه، والقليوبية 1.1 مليون جنيه، ثم محافظة المنيا 2.3جنيه، ومحافظة الأقصر. 1مليون جنيه.

«مراكز دعم النساء العاملات»41 مركز يقدم خدمات تساعد الأمهات العاملات على القيام بواجبات .الأسرة والعمل على حد سواء، لتصل إلى 195 ألف مستفيدة (مارس 2020)

«مبادرة 100 مليون صحة» للكشف عن التهاب الكبد الوبائي ومرض السكري وارتفاع ضغط الدم ومؤشر كتلة الجسم (الوزن) أعلنت الدكتورة هالة زايد،
وزيرة الصحة والسكان، عن فحص 21 مليون و500 ألف مواطن ضمن مبادرة رئيس الجمهورية لـ مليون 100" "فحص وعلاج الأمراض المزمنة والاكتشاف المبكر للاعتلال الكلوي "تحت شعار "صحة.

«مبادرة صحة المرأة المصرية» والتي شملت التوعية والفحص لـ 4 ملايين امرأة، وتستهدف المبادرة 28 مليون امرأة وطنياً للكشف عن سرطان الثدي والأمراض غير المعدية، وتهدف إلى الحد من الإصابة بالأمراض غير المعدية ونشر الوعي والثقافة حول هذه الأمراض للكشف المبكر عنها. وإطلاق حملات التوعية بأهمية الكشف المبكر لسرطان الثدي بالنسبة للنساء واللائي بلغن 67.670 امرأة في عام 2018.

«مصرية بـ 100 راجل» أطلقت وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج في 2021/3/1 مبادرة «مصرية بـ 100 راجل»، التي تهدف إلى إبراز دور عظيمات مصر ونقل الصورة الحقيقة عن مصر للمصريين في الخارج وما تقوم به الدولة من تنمية كما تهدف لدعم مشروع تطوير القرى المصرية، الذي قطعت فيه مصر شوطا كبيراً، في سبيل الارتقاء بحياة المصريين في المناطق الأكثر احتياجا، بالمحافظات الأكثر تصديرا للهجرة غير الشرعية، تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية في إطار تنفيذ استراتيجية ربط المصريين بالخارج بوطنهم الأم والدفاع عنها خارجيا.

«احتياجات المرأة بجائحة كورونا» انفردت مصر بأن تكون أول دولة في العالم تصدر ورقة سياسات حول الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة في إطار التعامل مع الجائحة، وأطلقت آلية لرصد ومتابعة تنفيذ تلك السياسات، حيث تم رصد أكثر من 165 تدبيرا وقرارا وإجراء وقائيا داعما للمرأة المصرية حتى الآن.

واحتلت مصر المركز الأول في التقرير الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأممِ المتحدةِ الإنمائي، حول الإجراءاتِ التي اتخذتها الدول حول العالم لمساندةِ المرأةِ خلالَ جائحة كوفيد- 19، والذي أوضح في الجزءَ الخاصَ بمنطقةِ الشرقِ الأوسطِ وغرب آسيا أن عدد الإجراءات التي اتخذتها مصرُ لمساندة المرأة وفقاً لمعايير رصد هيئة الأمم المتحدة وهو أعلى عدد من التدابير التي تم اتخاذها في المنطقة المشار إليها وذلك منذ بدءِ الأزمةِ.

« TOT «تدريب مدربين

استهدفت 883 امرأة ريفية قمن برفع الوعي على أرض الواقع على مفاهيم الشمول المالي في 27 محافظة في مصر.

«برنامج توعية ما قبل الزواج» لتوعية الشباب بمسؤوليات الزواج، وصل البرنامج إلى 75000 شاب منهم 74٪ من المستفيدات الشابات.

«دور استضافة المسنين» تخصيص 50 دار استضافة للنساء المسنات، في حين أنه يوجد 80 دارا للرجال والنساء معا يصل إجمالي عددهم إلى 5500 امرأة مسنة مستفيدات من خدمات دور الاستضافة.

«خدمات تنظيم الأسرة» تم فتح 13 عيادة لتقديم خدمات تنظيم الأسرة بالجمعيات الأهلية في كل من محافظات (كفر الشيخ، البحيرة، قنا، بني سويف، أسيوط، البحر الأحمر، الجيزة) بالإضافة الى إطلاق برنامج "2 كفاية" لرفع مستوى الوعي بأهمية تنظيم الأسرة الذي يستهدف 1،148،000 أسرة في مصر.

وانخفاض معدل الزيادة الطبيعية من 2.5% في عام 2014 الى 1.6 عام 2020

إطلاق أول دراسة عن التكلفة الاقتصادية للعنف – «أول دراسة عن تكلفة عنف النوع الاجتماعي» القائم على النوع الاجتماعي في مصر؛ لدعم عملية صنع السياسات المستمدة من الأدلة (2015)، وتعد مصر هي أول دولة عربية تجري هذا المسح

وقد حققت بعض برامج التحويلات النقدية هذه نجاحاً في تقليص التفاوت بين الجنسين في التعليم وفى تمكين المرأة. ويرى البعض أن توجيه الدعم النقدي عن طريق المرأة يعزز دورها واستقلاليتها، ولا سيما إذا عُهد إليها بإدارة الشؤون المالية للأسرة. ويؤدي ذلك إلى تحول في ميزان القوى في الأسرة المعيشية، حيث تكتسب المرأة مزيداً من السيطرة على الإنفاق الأسري، وتعتبر الزيادة في الدخل فرصة سانحة للمرأة لالتماس الوظائف والتعليم

2-2-2المبحث الثاني: التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة

المرأة المعيلة هي امرأة فقدت السند.. فقدت الزوج والأب والأخ ووجدت نفسها بمفردها في مواجهة الحياة بقسوتها ومرارتها وآلامها، تلك الحياة التي فرضت عليها أن تقوم بدور الأب والأم معا، وتكرس جهدها في البحث عن المال مهما كان قليلا حتى تسد رمق أبنائها.. وهيهات أن تتيسر لها الأحوال، بل تصارع من أجل البقاء وتتلطم بين أزمات مادية خانقة وصعوبات اجتماعية مسيئة، ومشكلات نفسية وعصيبة.

تمثلت خريطة الحماية الاجتماعية للمرأة المعيلة في مصر في عمل العديد من شبكات الأمان الاجتماعي مثل؛

تم إضافة 450 ألف أسرة جديدة لـ "تكافل وكرامة" اعتبارا من أول أبريل بتكلفة سنوية 2.7 مليار جنيه، تنفيذا لتوجيهات الدولة، بشأن التوسع في مظلة الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية

خاصة مع تداعيات التحديات الاقتصادية العالمية، وبعضهم لفئات فقيرة جداً سيأخذون الدعم بأثر رجعى بما لا يؤثر على الموازنة وبما يدعم إجراءات الحماية، والأولوية ستكون لكبار السن والمرأة المعيلة، موضحة أنه سيتم دخولهم جميعاً تدريجياً، ويتم البدء بـ 250 ألف أسرة كدفعة أولى

كما يمثل 55% من المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" لفئات غير قادرة على العمل، بحسب إعلان وزارة التضامن وتصل نسبة السيدات المستفيدات من تكافل وكرامة لـ 74%بتكلفة وصلت لـ14 مليار جنيه منها في برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة، وتأتى الفئات التي سيتم إدخالها الأرامل والمطلقات والسيدات المعيلات وذوى الإعاقة وغيرهم من الاسر الأولى بالرعاية.

معاشات التضامن الاجتماعي التي نظمها قانون الضمان الاجتماعي رقم 137 لسنة 2010، ويتضمن مساعدات شهرية نقدية للأسر التي تعولها النساء وتختلف قيمة تلك المساعدات وفقًا لعدد افراد الأسرة وحالتها. كما يتضمن معاش الطفل، وهو معاش يصدر للطفل حتى سن 18 عاما لأطفال الام المعيلة

غطت التأمينات الاجتماعية حوالي 426 ألف مستفيدة بمبلغ 164 مليون جنيه مصري حتى مارس 2020.

وجود 830 ألف مستفيدة من فئة المرأة المعيلة تحت مظلة التأمين الصحي. مثلما بين تقرير الملامح الأساسية للموازنة المستجيبة للنوع.

الدعم العيني والمتمثل في بطاقات التموين وكروت الخبز والتي تتمتع به فئة عريضة من النساء المعيلات

إطلاق العديد من المبادرات لحماية الغارمات ودعمهن" خاصة بأن اغلب الغارمات من النساء المعيلات" مثل مبادرة دكان الفرحة لتجهيز الفتيات الأولى بالرعاية، ورفع العبء عن كاهل أمهاتهن، وقد كلف الرئيس الصندوق بتجهيز 2000 فتاة ضمن تلك المبادرة

وقد وفرت الدولة الحماية الاجتماعية للنساء المعيلات اثناء جائحة كورونا بشكل خاص، فافرد تقرير هيئة الامم المتحدة للمرأة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ملحقًا عن اهم الاجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية لمساندة المرأة خلال تلك الأزمة

والقى التقرير الضوء على عدد من الاجراءات، منها:

قيام وزارة التضامن الاجتماعي بإضافة 160 ألف اسرة الى برنامج تكافل وكرامة مستهدفة النساء المعيلات للأسر بشكل رئيسي.

توفير برامج حماية اجتماعية فورية ومتزايدة وتوفير السلع الغذائية للنساء المعيلات على وجه التحديد

تقديم تحويل نقدي لمرة واحدة للعاملات في العمالة غير المنتظمة

زيادة اعداد المستفيدات من القروض الميسرة وذات الفائدة البسيطة لعمل مشروعات متناهية الصغر لتحسين مستوى معيشة الأسر خاصة التي تعولها نساء

حصلت المرأة المصرية على مكتسبات فريدة وغير مسبوقة ، حيث حرصت الدولة المصرية على . إطلاق الاستراتيجيات والمبادرات والبرامج المجتمعية الداعمة للمرأة، ما أسهم في بناء قدراتها وتمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وإدماجها كعنصر فاعل ورائد في خطط التنمية المستدامة، فضلاً عن الحفاظ على تلك المكتسبات من خلال وضع إطار تشريعي ومؤسسي داعم لحقوقها، مع الحرص على الارتقاء بدورها في شتى المجالات، وتعزيز قدرة المرأة على مواجهة التحديات من خلال تحفيز المساواة في المجتمع وتكافؤ الفرص، لتعكس تلك الجهود حجم رهان الدولة

على المرأة المصرية وقدرتها على الاضطلاع بجدارة بالعديد من الإنجازات، إلى جانب دورها في الحفاظ على نسيج المجتمع وروابطه

وقد حققت بعض برامج التحويلات النقدية هذه نجاحاً في تقليص التفاوت بين الجنسين في – التعليم وفي تمكين المرأة. ويرى البعض أن توجيه الدعم النقدي عن طريق المرأة يعزز دورها واستقلاليتها، ولا سيما إذا عُهد إليها بإدارة الشؤون المالية للأسرة. ويؤدي ذلك إلى تحول في ميزان القوى في الأسرة المعيشية، حيث تكتسب المرأة مزيداً من السيطرة على الإنفاق الأسري، وتعتبر الزيادة في الدخل فرصة سانحة للمرأة لالتماس الوظائف والتعليم..

2-3الفصل الثالث: مشكلات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية والمرأة المعيلة

بالرغم من الجهود المبذولة والانجازات التي تحققت للمرأة المصرية في عدة مجالات اقتصادية واجتماعية، وهي الجهود التي تسعى لتمكين المرأة من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا ان هناك العديد من المعوقات التي تحول دون وصول المرأة المصرية إلى درجات عالية من التمكين

إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه جهود وتمكين المرأة المصرية بصفة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة، ويمكن تصنيف هذه المعوقات على النحو التالي:

1-2-3المبحث الأول: مشكلات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية

تتلخص أهم معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في الآتي:

معوقات مرتبطة بالنوع تتمثل في استهانة الرجل بقدرة المرأة على العمل والتفاوض واتخاذ القرار وحتى عندما تعمل تجد عزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاركة وتحمل العباء الناتجة عن عمل المرأة وبالتالي تجد المرأة صعوبة في التوفيق بين متطلباتها الوظيفية واعبائها المنزلية نتيجة

عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الاسرية على المرأة فالمجتمعات العربية هي مجتمعات ذكورية يصعب فيها قبول ان المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون تدخل الرجل في حياتها لأنه وفى أغلي الأحيان يفرض عليها البقاء في المنزل لرعاية الأطفال حتى وان كانت تعول أسرتها ويكون مرجعها لأحد الذكور في عائلتها فلا تستطيع اخد قرارات بدون الرجوع اليه [2]

– عدم تمتع المرأة بالحركية بسبب العناصر الثقافية والواجبات الاجتماعية التي تعيق المرأة في أداء أعمالها في الإنتاج والبيع والشراء وبالتالي تبعية المرأة الاقتصادية التي تعد عاملاً مهماً وكبيراً يحول دون ممارستها حريتها في التعليم وتحركها اقتصادياً.

عدم تقدير جهود المرأة العاملة وعدم قبول الرجال لاستقلالية المرأة مما يؤدى الى اتخاذ الرجال الزملاء مواقف سلبية تجاهها في العمل – تقع معظم أعباء شئون الأسرة على المرأة –عدم إدراك التعاون بين الرجل والمرأة –ممانعة الزوج انضمام المرأة الى قوة العمل – احجام بعض النساء من فئات اجتماعية عن العمل – اعتبار الزوج هو صاحب القرار في عمل المرأة

2-2-3 المبحث الثاني: مشكلات التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة

تواجه المرأة العديد من التحديات العالمية والإقليمية والمحلية التي تستلزم اتخاذ جميع الإجراءات التي من شانها مساندة المرأة وذلك لوجود ظاهرة تأنيث الفقر التي لا يمكن التغاضي عنها وتركزه بين الاسر التي تعولها اناث وارتفاع نسبة الفقر والبطالة بين النساء المعيلات فمع ثبات العوامل الأخرى فأننا نجد ان المرأة عادة أكثر فقراً من الرجل في نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية

نسبة النساء الفقيرات أعلى من نسبة الرجال والأسر التي تعولها الاناث توجد عادة في أدنى شرائح الانفاق مقارنة بالأسر التي يعولها الرجال مما يجعل المرأة المعيلة عرضة للعديد من المشكلات التي تعوق أدائها الاجتماعي فهي التي تتحمل عبء الحياة من تعليم وسكن وملبس ومشرب ورعاية صحية لفراد اسرتها

وكذلك انخفاض مستوى التعليم وارتفاع نسبة الامية بين النساء يعد عائقاً رئيسياً في حصولها على عمل او تمويل لازم لمشروع عمل بالإضافة الى نقص خبراتها في التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية

–عدم توافر الضمانات التقليدية حيث يعد عدم امتلاك المرأة لأي أصول معوقاً خطيراً عند التعامل مع المؤسسات المالية خاصة وان ما تملكه النساء من أصول مثل المصاغ لا تعتبره هذه المؤسسات ضماناً مقبولاً

– نقص رأسمال الجاري حيث تعاني المرأة صاحبة المشروعات الصغيرة من شدة الحاجة الى الائتمان وتتعامل مع عملائها الأجل

ومن ناحية أخرى فهي لا تحصل على أي تسهيلات ائتمانية من جانب الممولين ولذلك فأنها تعاني من نقص شديد في رأسمال العامل

الافتقار الى أجور ثابتة يمكن ان تفي باحتجاجات الاسرة وحتى المعاشات البسيطة التي تصرف مثل معاش السادات ومعاش الضمان الاجتماعي يحتاج الحصول عليها الى الانتقال الى المكاتب الخاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية مما يشكل صعوبة لهن من حيث التكلفة المادية والجهد الذي لا تستطيع كبيرات السن القيام به

رغم ضآلة المعاشات المتاحة فان الحصول عليها يحتاج الى وثائق ومستندات وخبرة بإجراءات التقدم للحصول عليها لا تتمتع بها كثير من النساء المستحقات للمعاش

تدفع الضائقة الاقتصادية الى حرمان الأبناء من التعليم خاصية الفتيات ودفعهن الى العمل للحصول على دخل اضفى يمكن ان يساعد في مواجهة نفقات المعيشة وفى بعض الحالات أدى الامر ببعض الأمهات الى تسليم اطفالهن لملاجئ لعجزهن عن الانفاق عليهن

ورغبتهن في الوقت نفسه ان ينال اطفالهن قسطاً من التعليم خلال تواجدهم في هذه الملاجئ

تعاني هذه الأسر من ظروف سكنية متدنية جداً وتفتقر الى ابسط القواعد الصحية وتكاد تخلو منازلهن من الحد الأدنى من الأثاث والاغطية والمفروشات والادوات

لا تتمتع النساء اللاتي يرأس التي تمكنهن من الالتحاق بالوظائف ذات المردود الجيد او التي تؤهلها لتأسيس مشروعات خاصة بها وذلك لنفص الخبرة وقلة التعليم والتدريب والظروف الاقتصادية الصعبة المرأة ومشاكل التوفيق بين مهام الاسرة والسعي وراء الرزق

3-2-3المبحث الثالث: مشكلات التمكين الاجتماعي للمرأة المصرية

1-القيم والعادات والنظرة الاجتماعية المختلفة

ان القيم والعادات المتعلقة بدور المرأة في المجتمع تمثل عقبة رئيسية في سبيل تحسين وضع المرأة ومن أمثلة تلك القيم والعادات والتقاليد:

-الاعتقاد بأن مكان المرأة هو البيت وعدم إقرار العادات والتقاليد لتوظيف المرأة وعملها وفقاً لهذه العادات لأنه يحط من قدرها ويقلل من قيمتها كما انه دليل على اجتياحها المادي فقط وليس لإثبات الذات والمشاركة في المجتمع فسيدات الأسر ذات الدخول المرتفعة لا تعمل وخاصة في القرية

- سيطرة الرجل على المرأة وخضوع المرأة وطاعتها بشكل مطلق للرجل
- تفضيل الذكور على الاناث في المجتمع
- عدم تعليم الفتيات والزواج المبكر للفتيات للتخلص من اعبائهن

– مازال المجتمع ينظر بعين الشك الى قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الأمور الاجتماعية العامة وقد برجع ذلك الى الفهم الخاطئ للشريعة الإسلامية وانجاها تعطى مكانة اعلى للرجال في كافة شئون الحياة وبالتالي أدى ذلك الى ضعف ثقة المرأة بنفسها وعدم وعيها بحقيقة قدرتها ومن ثم اضعاف قدراتها واستسلامها لهذه العادات والتقاليد

2- الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والمهارى

تعتبر الأمية من أخطر المشكلات التي تواجه عملية التنمية، لأنها تمثل عائقاً كبيراً امام التنمية، وتزداد خطورتها عندما تكون النساء وهن المربيات الأوائل للأطفال، حيث نزداد الخطورة على مستقبل الأجيال كما أن ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في مصر يعد معوقاً اساسياً امام المرأة المصرية وخاصة المرأة المعيلة و المرأة الريفية حيث بلغت نسبة الأمية في مصر 24.1% عام 2021 وكذلك أكثر الأميين من الإناث في تعدادي 1986 و 2017 وقد بلغ معدل الأمية للذكور من 37.6% عام 1986 إلى 21.1% عام 2017 ، مقابل معدل الأمية للإناث 62.8% إلى 30.8% لنفس الفترة، مع ارتفاع معدلات الأمية في الريف مقارنة بالحضر بمعدل 32.2% للحضر مقابل 17.7% بالريف وفقا لتعداد 2017 و تراجع معدل الأمية بنسبة 3.9% بين تعدادي 1986 و 2017 وقد يرجع السبب في ارتفاع معدل الامية بين الاناث إلى العادات والتقاليد والمعتقدات في زواج الفتيات وجلوسهم في المنزل.

والى الموروث الثقافي الذي يرى عدم ضرورة تعليم الاناث والخوف عليهن من السفر خارج مجتمع القرية اللاتي يعشن فيها خاصة بالنسبية للمرأة الريفية وأن المرأة مصيرها للزواج ولا جدوى من التعليم ولذلك نجد المستوى المهارى للمرأة ضعيف وخاصة في الريف رغم أنها دؤوبة ومدبرة ولكن في جدود وأطار شديد التواضع وذلك لبعدها عن فرص المعرفة والتقنيات التي من شأنها أن تحسن نوعية حياتها وتساعدها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

3- عدم المساواة بين الرجل والمرأة

هناك تفاوت كبير بين الرجل والمرأة ظهر في ارتفاع معدلات الأمية لدى الاناث عن الذكور، وزيادة معدلات تسربهن من التعليم، وانخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة، وانخفاض نصيبها من الموارد الاقتصادية، وايضاً نسيبها في المشاركة الشعيبية على كافة المستويات ما وال منخفضاً بالإضافة الى أن القيم الاجتماعية السائدة والممارسات المبنية عليها ما زالت غير مواتية للتمتع بحقوقها لإنسانية الامر الذي يقف بدوره خائلاً دون تحقيق تمكين المرأة في المجتمع

4-2-3المبحث الرابع: مشكلات التمكين الاجتماعي للمرأة المعيلة

هي المشكلات التي تحد من فاعلية المرأة ومشاركتها في المجتمع ويتشكل منها الطابع العام لواقعها ومن أهم هذه المشكلات ارتفاع نسبة الأمية بين النساء المسئولات عن اسر بنسبة 47.2% عن نظيرتها بين الذكور أرباب الأسر بنسبة 18.1% من أجمالي نسبة الأمية للأفراد رؤوسا الأسر المعيشية وهي 23.4%

يصل متوسط دخل الأسرة التي تعولها امرأة الى نصف دخل الأسرة التي يعولها رجل انخفاض نسبة من يعملن بأجر نقدي بين النساء المسئولات عن اسر بنسبة 10.6% عن نظيرتها بين الذكور أرباب الأسر بنسبة 56.8% من أجمالي نسبة الأمية للأفراد رؤوسا الأسر المعيشية وهي 48.4%

عدم كفاية الخدمات الاجتماعية الموجهة للمرأة المعيلة والى تمكنها من الموائمة بين أدوارها التقليدية كأم وربة منزل وادوارها كامرأة عاملة كدور الحضانة في أماكن العمل والسكن والخدمات المتصلة بالاستهلاك العائلي والمنزلي وغير ذلك

سيطرة العلاقات الأبوية على الصعيد العائلي مما قد يحول دون مشاركة المرأة المعيلة وتحديد ورهن مشاركتها وحريتها بمن في يده القرار والسلطة وذلك لارتباط وشيوع طابع العلاقات الابوية على صعيد المجتمع بصفة عامة وتغلغله في الحياة الاجتماعية بصفة خاصة وبالتالي فان مواجهة سيطرة العلاقات الابوية على صعيد الأسرة والعائلة مرهونة الى حد كبير بممارسة الديمقراطية وتعميقها على الصعيد الوطني العام

التمييز ضد المرأة المعيلة في بعض المؤسسات وبخاصة في مجال التعيين والالتحاق بأعمال معينة رغم انتهاك هذا التمييز لمبادئ دستورية أساسية تقر مبدأ المساواة بصرف النظر عن أي متغيرات طبيعية او اجتماعية نسبة من يعملن في قطاع عام / أعمال عام من النساء المسئولات عن اسر هي 1.6% عن نظيرتها بين الذكور أرباب الأسر بنسبة 3.9% من أجمالي نسبة الأفراد العاملين رؤوسا الأسر المعيشية وهي 3.8% وفى القطاع الخاص الاستثماري 1.3%بينما الذكور 3.1%

من أجمالي نسبة الأفراد العاملين رؤوسا الأسر المعيشية وهي 3.1% وفى القطاع خاص خارج المنشآت30.5% بينما الذكور 36.3% من أجمالي نسبة الأفراد العاملين رؤوسا الأسر المعيشية وهي 36.01%

-ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية وأثره الملموس في التنشئة الاجتماعية في الاسرة ضد الاناث فهناك اعراف تجبر المرأة اما على الزواج السريع بحجة الخوف على سمعتها أو أن تمنعها من الزواج الثاني

– ارتفاع نسبة النساء المسئولات عن اسر واللاتي يعانين من أمراض مزمنة 63.4% عن نظيرتها بين الذكور أرباب الأسر بنسبة 35.8% من أجمالي نسبة الأفراد العاملين رؤوسا الأسر المعيشية وهي 40.8% – بينما تنخفض نسبة النساء المسئولات عن اسر واللاتي لا يعانين من أمراض مزمنة 36.6% عن نظيرتها بين الذكور أرباب الأسر بنسبة 64.2% من أجمالي نسبة الأفراد العاملين رؤساء الأسر المعيشية وهي 59.2%

–ومن خلال بحث الدخل والانفاق 2019 / 2020 نجد أن نسبة النساء المعيلات المشتركات او المستفيدات من التأمين الصحي 21.8% بينما تبلغ نسبة الرجال المشتركين او المستفيدين من التأمين الصحي 40.3% من إجمالي نسبة الأفراد المشتركين او المستفيدين من التأمينات الصحي وهى36.9% والنسبة الأكبر من غير المشتركين او المستفيدين من التأمين الصحي من النساء المعيلات حيث تبلغ النسبة 59.7% بينما تبلغ نسبة الذكور الغير مشتركين أو المستفيدين من التأمين الصحي 63.1% من إجمالي نسبة الأفراد الغير مشتركين او المستفيدين من التأمين الصحي

–اتفاق النساء المسئولات عن اسر على التعليم 2300.6 جنيه سنوياً بينما إنفاق الذكور أرباب الأسر 3798.5 جنيه سنوياً من أجمالي الاتفاق السنوي على التعليم 3526.2 للأفراد رؤساء الأسر المعيشية

–اتفاق النساء المسئولات عن اسر على الخدمات والرعاية الصحية هي 5604.3 جنيه سنوياً بينما إنفاق الذكور أرباب الأسر 6586.2 جنيه سنوياً من أجمالي الاتفاق السنوي على الخدمات والرعاية الصحية 6407.7للأفراد رؤساء الأسر المعيشية

–اتفاق النساء المسئولات عن اسر على الطعام والشراب 15409.3 جنيه سنوياً بينما إنفاق الذكور أرباب الأسر 20078.1 جنيه من أجمالي الاتفاق على الخدمات والرعاية الصحية 19229.3للأفراد رؤساء الأسر المعيشية

–اتفاق النساء المسئولات عن اسر على الملابس والاقمشة واغطية القدم 2653.4جنيه سنوياً بينما إنفاق الذكور أرباب الأسر 3654.8جنيه سنوياً من أجمالي الاتفاق السنوي على الخدمات والرعاية الصحية 3472.8 للأفراد رؤساء الأسر المعيشية

–اتفاق النساء المسئولات عن اسر على المسكن ومستلزماته 10946.7جنيه سنوياً بينما إنفاق الذكور أرباب الأسر 12100.3جنيه سنوياً من أجمالي الاتفاق السنوي على الخدمات والرعاية الصحية 11890.6 للأفراد رؤساء الأسر المعيشية

مما سبق يتضح أن المرأة المعيلة تنفق اعلى نسبة من دخلها على الطعام والشراب ثم المسكن يليه الخدمات والرعاية الصحية ثم التعليم ثم الملابس والاقمشة واغطية القدم

جدول 1: متوسط الإنفاق السنوي (بالجنيه) للمرأة المعيلة طبقا لمجموعات الإنفاق الرئيسية

مجموعات الإنفاق الرئيسية	متوسط الإنفاق السنوي (بالجنيه) للمرأة المعيلة
الطعام والشراب	15409.3
المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	1083.7
الملابس والأقمشة وأغطية القدم	2653.4
المسكن ومستلزماته	10946.7
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية	2213.9
الخدمات والرعاية الصحية	5604.3
الانتقالات والنقل	2756.1
الاتصالات	1285.4
الثقافة والترفيه	1161.6
التعليم	2300.6
المطاعم والفنادق	2040.4
السلع والخدمات المتنوعة	2245.0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

شكل 1: متوسط الإنفاق السنوي (بالجنيه) للمرأة المعيلة طبقا لمجموعات الإنفاق الرئيسية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول 2: الحالة التعليمية للمرأة المعيلة – بحث الدخل والانفاق عام 2019 / 2020

الحالة التعليمية	النسبة المئوية
أمي	47.2
يقرأ ويكتب	8.7
حاصل على شهادة محو الامية	.9

حاصل على شهادة أقل من المتوسط	11.8
حاصل على شهادة متوسطة	19.1
حاصل على شهادة فوق المتوسط	2.3
حاصل على شهادة جامعية فأعلي	10.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

شكل 2: الحالة التعليمية للمرأة المعيلة – بحث الدخل والانفاق عام 2019 / 2020

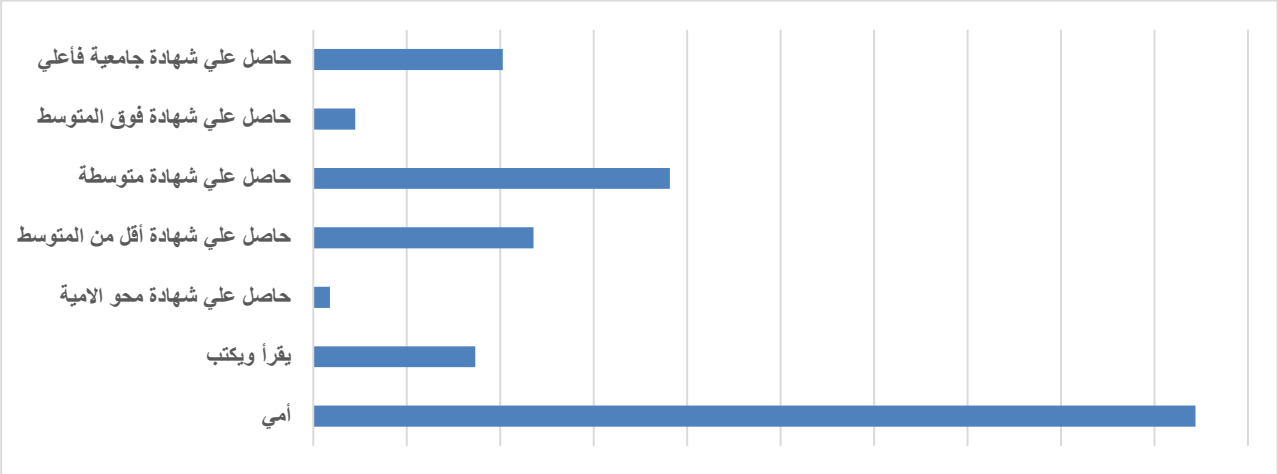

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول 3: الحالة العملية للمرأة المعيلة – بحث الدخل والانفاق عام 2019 / 2020

الحالة العملية	النسبة المئوية
يعمل بأجر نقدي	10.6
صاحب عمل ويديره لحسابه	3.4
يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد	5.6
يعمل لدي الأسرة / الغير بدون أجر	.4
متعطل	1.2
خارج قوة العمل	55.8
خارج القوي البشرية	23.0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

شكل 3: الحالة العملية للمرأة المعيلة – بحث الدخل والانفاق عام 2019 / 2020

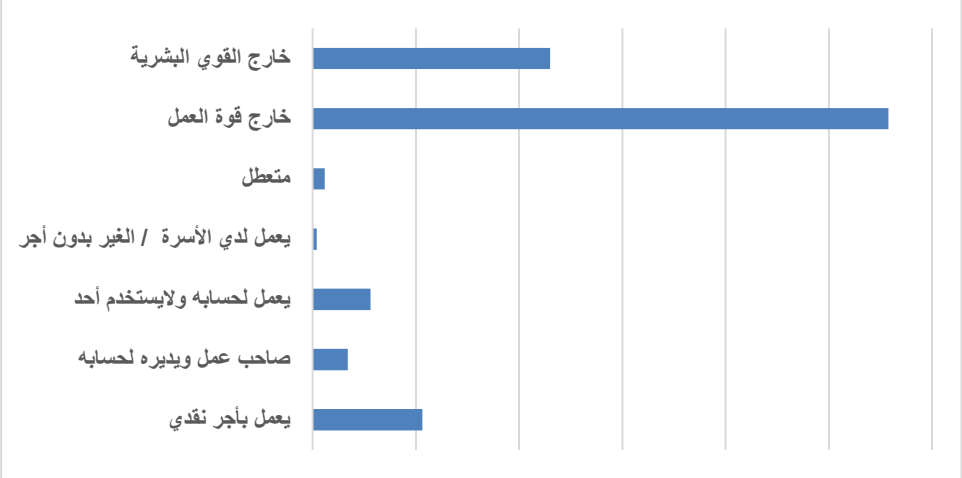

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول 4: فئات السن للمرأة المعيلة – بحث الدخل والانفاق عام 2019 / 2020

فئات السن	النسبة المئوية
25 >	3.6
34-25	10.2
44-35	12.4
+ 45	73.8
54-45	17.7
64-55	25.2
+65	30.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

شكل 4: فئات السن للمرأة المعيلة – بحث الدخل والانفاق عام 2019 / 2020

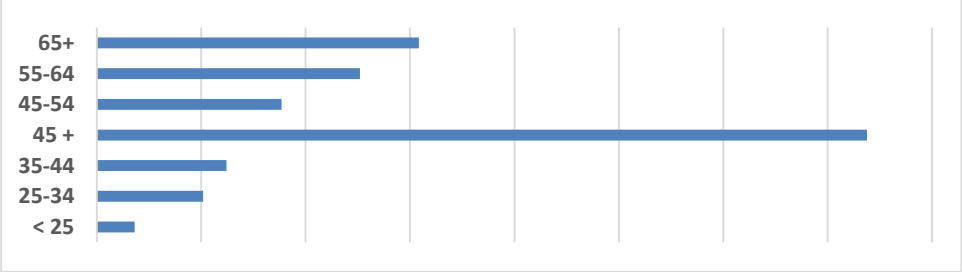

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول5: مصادر الدخل للمرأة المعيلة – بحث الدخل والانفاق عام 2019 / 2020

الحالة التعليمية	النسبة المئوية
الأجور والمرتبات	11.0
العمل لحسابة في الأنشطة الزراعية	4.0
العمل لحسابة في المشروعات غير الزراعية	6.3
الممتلكات المالية	1.4
الممتلكات غير المالية	4.7
القيمة التقديرية للمساكن المملوكة بشاغليها	82.8
التحويلات النقدية والعينية	96.6
لا يوجد دخل	0.2

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

شكل5: فئات السن للمرأة المعيلة – بحث الدخل والانفاق عام 2019 / 2020

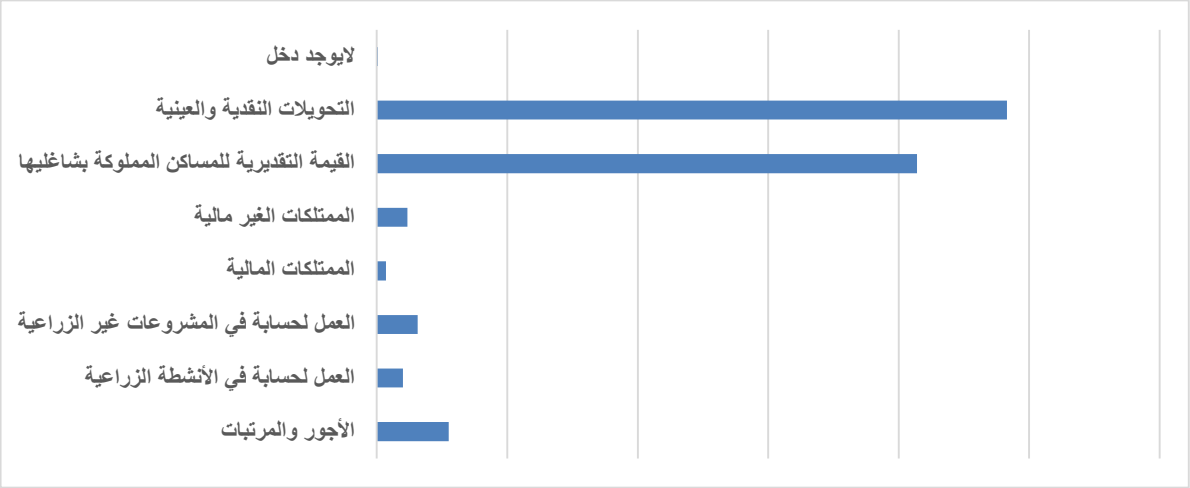

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول 6: قطاع العمل للمرأة المعيلة – بحث الدخل والانفاق عام 2019 / 2020

القطاع	حكومي	عام / أعمال عام	خاص استثماري	خاص عادي	خاص خارج المنشآت	اخري
النسبة المئوية	28.7	1.6	1.3	37.2	30.5	0.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

شكل 6: قطاع العمل للمرأة المعيلة – بحث الدخل والانفاق عام 2019 / 2020

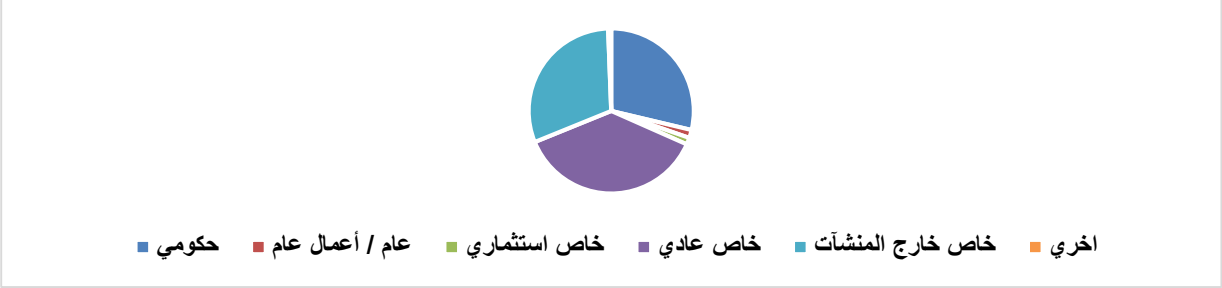

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول 7: تطور معدلات الفقر في مصر

السنوات	1999/2000	2004/2005	2008/2009	2010/2011	2012/2013	2014/2015	2017/2018	2019/2020
نسبة الفقر	16,7	19,6	21,6	25,2	26,3	27,8	32,5	29.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

شكل 7: تطور معدلات الفقر في مصر

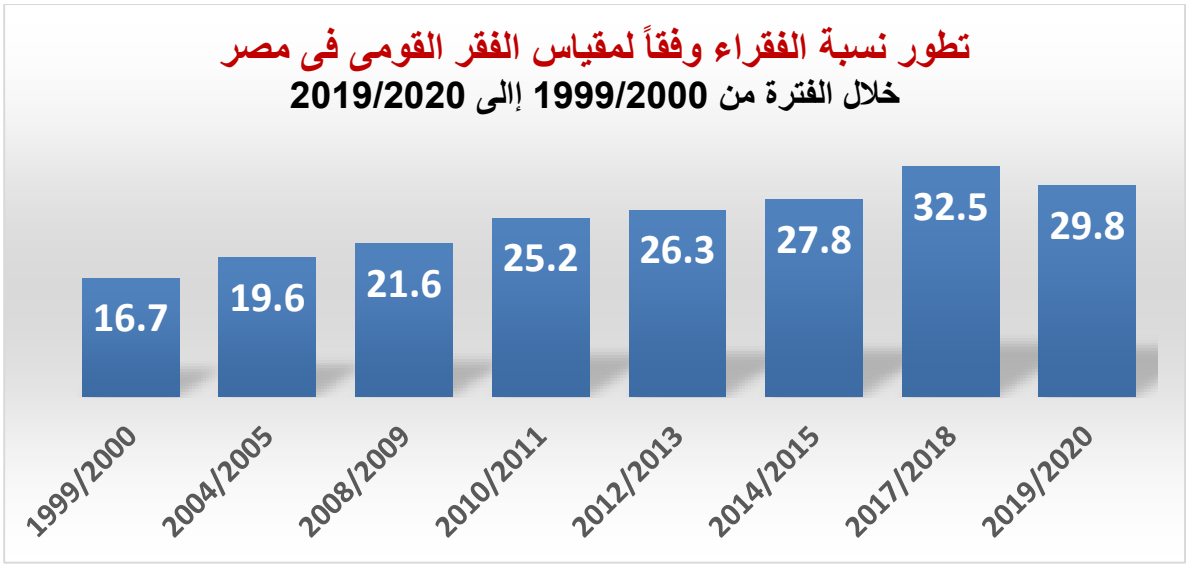

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول 8: نسبة الفقراء وفقا للحالة التعليمية 2018/2017-2020/2019

الحالة التعليمية	2017/2018	2019/2020
أمي	39.2	35.6
يقرأ ويكتب	37.5	35.8
تعليم أساسي	36.7	33.1

تعليم ثانوي عام	22.4	17.4
تعليم ثانوي فني	28.6	26.4
حاصل على شهادة فوق المتوسط	20.1	15.2
حاصل على شهادة جامعية فأعلى	11.5	9.4

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

ومن خلال الجدول نلاحظ: انه يرتبط تعليم الفرد بمستوى معيشته حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم – أكثر من ثلث الاميين فقراء، ولكن هناك 9.4% من الحاصلين على شهادات جامعية من الفقراء – خمس الفقراء اميين ولم تحصل الغالبية العظمى من الفقراء 70 %سوى على تعليم ابتدائي على الاكثر بينما على النقيض 4 % فقط من الفقراء حاصلون على التعليم الجامعي فأكثر

جدول 9: نسبة الالتحاق بالتعليم للأطفال الفقراء وغير الفقراء من 6-15 سنة

2017/2018				2019/2020			
ذكور		اناث		ذكور		اناث	
فقراء	غير فقراء	فقراء	غير فقراء	فقراء	غير فقراء	فقراء	غير فقراء
94.3	98.2	92.6	97.7	95.2	98.1	94.2	98.4
96.6		95.7		97.1		96.8	

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول 10: نسبة الالتحاق بالتعليم للأطفال الفقراء وغير الفقراء من 16-18 سنة

2017/2018				2019/2020			
ذكور		اناث		ذكور		اناث	
فقراء	غير فقراء	فقراء	غير فقراء	فقراء	غير فقراء	فقراء	غير فقراء
76.7	89.4	69.1	88.3	76.2	88.8	66.4	85.5
84.1		81.1		84.3		79.6	

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

يلاحظ من الجدول: هناك تفاوت ضئيل بين نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي بين الذكور الإناث للأطفال غير الفقراء بينما نجد ان الاناث الفقراء هم الاقل التحاقاً بالتعليم وخاصة في السن من 16–18 سنة زادت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي بين عامي 2018/2017–2020/2019 وخاصة بين الاناث الفقراء

ولكن انخفضت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي وخاصة بين الاناث الفقراء وقد يرجع ذلك الى زيادة الفقر عام 2018/2017

جدول 11: رؤساء الأسر المعيشية وفقاً لنوع رب الاسرة -بحث الدخل والانفاق 2020/2019

إجمالي الجمهورية	ذكور	اناث
حضر	81.5	18.5
ريف	82.1	17.9
الإجمالي	81.8	18.2

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول 12: التوزيع النسبي لرؤساء الأسر المعيشية حسب الحالة الزواجية والنوع -إجمالي الجمهورية عام 2017

الحالة الزواجية	ذكور	اناث	جملة
لم يتزوج / عقد قران	1.4	3.0	1.7
متزوج	95.5	23.6	82.4
مطلق	.8	7.9	2.1
أرمل	2.4	65.4	13.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول 13: قوة العمل وعدد المشتغلين والمتعطلين طبقاً للنوع

السنة	قوة العمل	المشتغلين		المتعطلين	
		ذكور	اناث	ذكور	اناث
2014	27944	19263	5035	2052	1594
2015	28431	19694	5085	2032	1620
2016	28934	19986	5345	1948	1655
2017	29474	20620	4686	1853	1615
2018	28865	21290	4731	1553	1291
2019	28348	22133	3990	1122	1103
2020	28458	22271	3928	1413	846

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء –بحث القوى العاملة السنوي

جدول 14: معدل البطالة السنوي طبقاً للنوع

السنة	معدل البطالة السنوي	الإناث	الذكور
2014	13.00%	24.0%	9.60%
2015	12.80%	42.20%	9.40%
2016	12.50%	23.60%	8.90%
2017	11.80%	23.10%	8.20%
2018	9.90%	21.40%	6.80%
2019	7.90%	21.70%	4.80%
2020	7.90%	17.70%	6.0%

صدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء –بحث القوى العاملة السنوي

جدول 15: معدل التشغيل السنوي طبقاً للنوع

السنة	معدل التشغيل السنوي	الإناث	الذكور
2014	41.8%	17.5%	65.4%
2015	40.8%	17.0%	63.9%
2016	40.8%	17.5%	63.4%
2017	39.7%	16.9%	61.3%
2018	39.0%	14.4%	63.0%
2019	38.9%	12.2%	64.1%
2020	38.2%	11.85	63.4%

جدول 16: نسبة المشتغلين والمتعطلين طبقاً للنوع

السنة	المشتغلين		المتعطلين	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
2014	79.3%	20.7%	56.3%	43.7%
2015	79.5%	21.5%	55.6%	44.4%
2016	78.9%	21.1%	54.1%	45.9%
2017	79.3%	20.7%	57.3%	42.7%
2018	81.8%	18.2%	54.6%	45.4%
2019	84.7%	15.3%	50.4%	49.6%
2020	85.0%	15.0%	62.5%	37.5%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء –بحث القوى العاملة السنوي

5-2-3نتائج البحث

حظي مفهوم "تمكين المرأة" باهتمام كبير من الباحثين والحكومة وقادة الصناعة. من حيث ارتباطه بالنوع والمساواة. والمشاكل المرتبطة بتمكين المرأة على الصعيد العالمي. مهمة لواضعي السياسات والحكومات في جميع أنحاء العالم.

فاغلب النساء المعيلات أرامل في الفئة العمرية 45 عاماً فأكثر ريفيات وأميات وخارج قوة العمل وتتركز النسبة الاكبر لمن يعمل منهن في القطاع الخاص العادي مشتركات او مستفيدات من التأمينات الاجتماعية المعاشات وغير مستفيدات او مشتركات في التامين الصحي يعانين من امراض مزمنة وعارضة ينفقن اغلب دخلهن على الطعام والشراب والمسكن ومستلزمات يعتمدن على التحويلات النقدية والعينية

وقد حققت بعض برامج التحويلات النقدية هذه نجاحاً في تقليص التفاوت بين الجنسين في التعليم وفى تمكين المرأة. ويرى البعض أن توجيه الدعم النقدي عن طريق المرأة يعزز دورها واستقلاليتها، ولا سيما إذا عُهد إليها بإدارة الشؤون المالية للأسرة. ويؤدي ذلك إلى تحول في ميزان القوى في الأسرة المعيشية، حيث تكتسب المرأة مزيداً من السيطرة على الإنفاق الأسري، وتعتبر الزيادة في الدخل فرصة سانحة للمرأة لالتماس الوظائف والتعليم

وإذا لم تتم إزالة العقبات التشريعية والإجرائية والثقافية التي تعوق مشاركة المرأة، فلن يكون بمقدورها ممارسة حقوقها. وكثيراً ما تكون مشاركة المرأة مقيدة نظراً لحالة التبعية للرجل في المنزل (كالزوج والأب والأخ) أو للرجل بوصفه متخذ القرار وصاحب السلطة

بشكل عام المرأة المصرية عموماً والمعيلة على وجه التحديد لديها قوة وإرادة، وتحمل للصدمات، وتستطيع أن تقوم بدور الأم والأب، سواء كانت عاملة أو غير عاملة حيث إن حالات النجاح لا يمكن ان تحجب حالات الفشل.

وبدلا من ان تكون المرأة المعيلة عالة ومشكلة مزمنة، أو تكون مهمشه في مجتمع تمثل فيه أكثر من نصفه. تكون عامل فعال في بنائه. وفي ذات الوقت لا تشعر المرأة المعيلة انها محط "عطف" المجتمع، وانما يعاملها باعتبارها شريك ضمن افراده وهو ملزم بتوفير حياة كريمة لها.

التعليم والعمل هما سلاح المرأة المصرية بصفة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة لأنه يوجد ارتباط بين التعليم ومستوى الدخل حيث كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما قلت مؤشرات الفقر حيث ان أكثر من ثلث الأميين فقراء وخمس الفقراء اميين

مواجهة الفقر هو أساس التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية بوجه عام والمرأة المعيلة بوجه خاص لأن الفقر يتجسد في امرأة أمية في ريف صعيد مصر وهو من أخطر القضايا وأكثرها تعقدا وقياسا وقراءة، فهو ينطق عن مفارقة واقعية تجمع ما بين السبب والنتيجة

كما أثبتت العديد من الدراسات أن الفقر لا يشمل انخفاض الدخل والاستهلاك فقط، بل بتضمن ضعف الإنجاز في مجالات التعليم والصحة والتغذية وغيرها من مجالات التنمية البشرية بجانب أنه يمثل حالة من الضعف والعزلة وانعدام القدرة على التأثير في المجتمع.

علاج الفقر هو مفتاح التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية والمرأة المعيلة الذى يتركز في امرأة أمية غير عاملة في ريف صعيد مصر وحل مشكلات ذلك التمكين من فجو ة نوعية ونظرة مجتمعية وعدم مساواة بينها وبين الرجل وتهيئة الظروف المناسبة للمرأة منذ الصغر من تعليم وصحة ورعاية من جانب الدولة والمجتمع والاسرة يؤدى لقوتها وامتلاكها لمقومات الحياة من خلال سلاحي التعليم والعمل ولا ننتظر حتى تصبح امرأة معيلة والامر لا يتوقف على مزيد من مبادرات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية والمرأة المعيلة ولكن مزيد من الاهتمام بها منذ ولادتها لتمكيثها ذاتياً من خلال قدرتها على اكتشاف ذاتها وما بداخلها من قدرات ومهارات تصل بها الى نوعية الحياة التي تريدها وليست التي تقرض عليها لأن ما يتم زراعته للمرأة في الصغر تحصده في الكبر

التمكين الاقتصادي المتمثل قبى العمل والدخل والتمكين الاجتماعي المتمثل في تعليم وصحة

بالرغم من زيادة عدد مبادرات التمكين الاقتصادي والاجتماعي الا ان هناك زيادة في اعداد المرأة المعيلة بالإضافة الى مشكلات التمكين الاقتصادي والاجتماعي من فجوة نوعية ونظرة مجتمعية وظروف محيطة تؤدى لإضعاف قدرة المرأة المعيلة

- يتركز الفقر في ريف الوجه القبلي في النساء اللاتي لم يأخذن حظ من التعليم والعمل
- نسبة الامية في مصر 24% أي حوالي ربع الشعب المصري يعاني من الامية وفى الوطن العربي حوالي 20%
- يتم شغل الوظائف بناء على المعارف والمهارات والكفاءة وليس على أساس النوع
- تغيير الثقافة المجتمعية بالقانون والتدريب والتوعية ومزيد من الحوار

5-2-3توصيات البحث

- إن حقيقة أن النساء يشكلن نصف مجموع سكان البلاد يجعل تمكينهن ليكونوا جزءًا فاعلًا من جميع مبادرات التنمية في البلاد ظرفاً قوياً. وبالتالي، تدعو هذه الورقة إلى التزام قوي من الحكومة بتمكين المرأة والاستفادة من جميع إمكانات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة.

وتقرير التنمية البشرية في مصر 2021 التنمية حق للجميع مصر المسيرة والمسار ووضع الانسان رجل وامرأة في قلب البرنامج الوطني للإصلاح لتحقيق التنمية في المجتمع

- معالجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في المجتمع لأنها العجينة التي تشكلت منها المرأة بصفة عامة وتركت بصماتها على المرأة المعيلة بصفة خاصة من فقر وجهل وفجوة نوعية ولذلك يجب عمل قاعدة بيانات محدثة باستمرار عن النساء المعيلات ومشاكلهن وأماكن تواجدهن لسهولة الوصول إليهن ومساعدتهن

-تنظيم برامج توعية باستمرار وخاصة في المناطق الريفية بتوعية الفتيات بأهمية التعليم - والعكل والمشاركة في المجتمع من أجل التنمية

-أن تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعياً بعد سنوات عجاف في حقوقها من شأنه الارتقاء بحال الأسرة ككل اقتصاديا واجتماعياً، فالمرأة لا تستطيع بناء أسرة قوية متماسكة مثقفة قادرة على الإنتاج الا إذا تمكنت هي أولا من أدواتها

-عمل فرق من الشباب والفتيات للمشاركة في توعية الطلبة بأهمية دور المرأة في المجتمع وان تعليمها وثقافتها لها دور هام في صناعة الأجيال القادمة

- التركيز على قيم المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية لضمان استخدامها في المجتمع وخاصية بين الشباب لأنهم قادة المستقبل

-نشر الوعي في المجتمع بأهمية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وخاصة المعيلة واثره على جودة الحياة للمجتمع كله

- علاوة على ما سبق فالمرأة المعيلة لا تحتاج الى مساعدة تقدم لها باستمرار ولكن تحتاج الى تحسين مستوى معيشتها عن طريق مشروع إنتاجي صغير تستخدم فيه كل ما لديها من قدرات وذلك حتى تتمكن من مساعدة نفسها بنفسها بشكل أفضل وحتى تتحول من فئة الفقراء المتلقين للمساعدة الى فئة غير الفقراء القادرين على العمل والانتاج ومساعدة أنفسهم بأنفسهم

- اهتمام الدولة والمجتمع والاسرة بالمرأة يؤدى لقوتها وامتلاكها لمقومات الحياة من خلال سلاحي التعليم والعمل ولا ننتظر حتى تصبح امرأة معيلة، والامر لا يتوقف على مزيد من مبادرات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المصرية والمرأة المعيلة، ولكن مزيد من الاهتمام بها منذ ولادتها لتمكينها ذاتياً. من خلال قدرتها على اكتشاف ذاتها وما بداخلها من قدرات ومهارات تصل بها الى نوعية الحياة التي تريدها وليست التي تقرض عليها، لأن ما يتم زراعته للمرأة في الصغر تحصده في الكبر.

-المراجع

1-3-1أولاً: المراجع باللغة العربية:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2017)"التعداد العام للسكان والاسكان والمنشئات"".
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2020/2019)"بحث الدخل والانفاق والاستهلاك"".
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2021)"تقديرات السكان"".
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2020)"بحث القوى العاملة السنوي"".
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2021)" بحث القوى العاملة الربع سنوي "".
- الاستراتيجية القومية للسكان 2014.
- اهداف التنمية المستدامة 2030.
- عبد الله. 2021، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرآة العاملة بالقطاع التعليمي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية العدد53، المجلد1.
- ناهد السيد أحمد نصر 2017، المشكلات وعلاقتها ببعض المتغيرات النفس، اجتماعية لدى المرأة المصرية المعيلة-مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (172 الجزء الثاني).
- سها ابراهيم محمد على عوض، 2017، التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة أسيوط.
- القطب، سمير عبد الحميد، 2017، تمكين المرأة المصرية لتفعيل مشاركتها التنموية في سياق الألفية الإنمائية: إستراتيجية تربوية مقترحة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر. المجلد 36، العدد (172 الجزء الثاني).
- راشد وآخرون.،2017، التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة أسيوط-قسم الاجتماع الريفي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط.
- أحمد، نجاح رحومة، 2017 ملامح استراتيجية مقترحة للدور التربوي للجمعيات الأهلية لتمكين المرأة الأمية بمصر مجلة كلية التربية بالمنصورة. العدد (65 الجزء الثاني).
- محمود محمد الكفاوين. 2015، المشكلات التي تواجه النساء اللاتي يترأسن أسر فقيرة، مجلة دراسات العلوم ا الانسانية والاجتماعية، المجلد 42 ملحق١.
- عبد الله الكوح،2016، معوقات تمكين المرأة العربية تحليل سوسيولوجى، حوليات آداب عين شمس المجلد 44 (ابريل – يونيو2016).
- أميرة محمد، 2011، إدارة المرأة المعيلة للأزمات الأسرية وعلاقتها بدافعية الإنجاز.
- حسين محمد أبو فراش، 2010، الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر الأردنية التي ترأسها امرأة والمشكلات التي تواجهها.
- مرفت صدقي عبد الوهاب السيد، 2010، أساليب التكيف المعيشي للمرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر ببعض المحافظات المصرية.
- ثناء حسن. 2004، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المعيلة في العشوائيات.
- مجموعة البنك الدولي، 2018، التمكين الاقتصادي للمرآة.

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الحادية عشرة ،2009.

2-3-1ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Zia Ur Rehman, Empowering Women is an Approach to Development of a Nation: A Case Study of Pakistan, (Qurtuba University of Science and Techno, 2021).
- Kate Grantham, Gillian Dowie, Arjan de Haan, Women's Economic Empowerment Insights from Africa and South Asia, 2021.
- Sangeetha Menon, Ranjitha, Shweta Sharma. A Study on the Status of Women's Empowerment in urban Bangalore, India,20.20
- Farheen Akram, Uzma Ashiq, Saqlain Raza. The employment paradox to improve women's empowerment in Pakistan,2019.
- Dr Faitira Manuere, A Literature Review of Women Empowerment and Development in Zimbabwe: A look at New Insights and Perspectives, (Journal of Public Administration and Governance 8(4):57,2018).
- Endalcachew Bayeh, the role of empowering women and achieving gender equality to the sustainable development of Ethiopia, (Department of Civics and Ethical Studies, College of Social Sciences and Humanities, Ambo University, Ambo, Ethiopia,2016.
- Sidney Ruth Schuler, Farzana Islam, and Elisabeth Rottach. Women's empowerment revisited a case study from Bangladesh: A look at New Insights PMC PubMed Central,2010.
- Esther Duflo. WOMEN'S EMPOWERMENT AND ECONOMIC DEVELOPMENT,2011
- Magdalena Sepulveda Carmona. WOMEN'S EMPOWERMENT AND ECONOMIC DEVELOPMENT,2011.
- Magdalena Sepulveda Carmona. Promote and protect all civil, political, and economic human rights Social and cultural, including the right to development,2009.

3-3-1ثالثاً: المواقع الالكترونية

- *https://www.capmas.gov.eg*
- *https://www,ncw.gov.eg*
- *https://aawsat.com/home/article*

- https://www.sciencedirect.com
- https://arabstates.unwomen.org
- https://www.unwomen.org
- https://www.eg.undp.org
- https://www.nber.org
- http://hrlibrary.umn.edu

4-1الملاحق

جدول 1: الخصائص الديموجرافية لرب الأسرة - بحث الدخل والانفاق والاستهلاك 2019/2020

الخصائص الديموجرافية لرب الأسرة		نوع رب الأسرة		الجملة
		ذكر	أنثي	
محل الاقامة لرب الأسرة	حضر	81.5	18.5	100.0
	ريف	82.1	17.9	100.0
	الاجمالي	81.8	18.2	100.0
مناطق الجمهورية لرب الأسرة	المحافظات الحضرية	18.2	19.8	18.4
	حضر وجه بحري	12.4	12.8	12.4
	ريف وجه بحري	31.8	29.2	31.3
	حضر وجه قبلي	12.3	11.9	12.2
	ريف وجه قبلي	23.7	25.6	24.1
	محافظات الحدود	1.7	0.8	1.5
الحالة الزواجية لرب الأسرة	لم يتزوج أبدا	1.4	3.0	1.7
	متزوج / زوجة واحدة	95.5	23.6	82.4
	مطلق / مطلقة	.8	7.9	2.1
	أرمل / أرملة	2.4	65.4	13.8
الحالة التعليمية لرب الأسرة	أمي	18.1	47.2	23.4
	يقرأ ويكتب	10.3	8.7	10.0
	حاصل على شهادة محو الامية	2.0	.9	1.8
	حاصل على شهادة أقل من المتوسط	15.0	11.8	14.4
	حاصل على شهادة متوسطة	32.7	19.1	30.2
	حاصل على شهادة فوق المتوسط	4.3	2.3	4.0
	حاصل على شهادة جامعية فأعلي	17.6	10.1	16.3
الحالة العملية لرب الأسرة	يعمل بأجر نقدي	56.8	10.6	48.4
	صاحب عمل ويديره لحسابه	16.4	3.4	14.0
	يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد	11.2	5.6	10.2
	يعمل لدي الأسرة / الغير بدون أجر	.1	.4	.2
	متعطل	.6	1.2	.7
	خارج قوة العمل	5.4	55.8	14.5

	خارج القوي البشرية	9.6	23.0	12.0
القطاع الذي يعمل فيه رب الأسرة	حكومي	19.3	28.7	19.8
	عام / أعمال عام	3.9	1.6	3.8
	خاص استثماري	3.1	1.3	3.1
	خاص عادي	37.0	37.2	37.0
	خاص خارج المنشآت	36.3	30.5	36.0
	اخري	0.4	0.6	0.4
هل عانى الفرد من اي مرض مزمن خلال الستة أشهر الماضية؟ لرب الأسرة	الفرد يعاني من أمراض مزمنة	35.8	63.4	40.8
	لا يعاني من أمراض مزمنة	64.2	36.6	59.2
هل يعاني الفرد من اي مرض عارض أو اصابات خلال 6 أشهر السابقة لرب الأسرة	الفرد يعاني من أمراض عارضة	59.2	69.1	61.0
	لا يعاني من أمراض عارضة	40.8	30.9	39.0
هل الفرد مشترك او مستفيد من اي تأمين صحي؟ لرب الأسرة	مشترك / مستفيد من التأمين الصحي	40.3	21.8	36.9
	غير مشترك أو مستفيد	59.7	78.2	63.1
هل الفرد مشترك او مستفيد من التأمينات والمعاشات	مشترك او مستفيد من التأمينات والمعاشات	50.6	67.1	53.6
	غير مشترك وغير مستفيد	49.4	32.9	46.4
	الاجمالي	100.0	100.0	100.0
مصادر دخل رئيس الأسرة	الأجور والمرتبات	58.4	11.0	49.7
	العمل لحسابة في الأنشطة الزراعية	14.2	4.0	12.4
	العمل لحسابة في المشروعات غير الزراعية	22.0	6.3	19.1
	الممتلكات المالية	2.3	1.4	2.2
	الممتلكات الغير مالية	3.4	4.7	3.7
	القيمة التقديرية للمساكن المملوكة بشاغليها	82.7	82.8	82.7
	التحويلات النقدية والعينية	60.4	96.6	67.0
	لا يوجد دخل	0.2	0.2	0.2
فئات السن لرب الأسرة	25>	1.3	3.6	1.7
	34-25	19.0	10.2	17.4
	44-35	27.4	12.4	24.7
	+ 45	**52.2**	**73.8**	**56.2**
	54-45	22.6	17.7	21.7
	64-55	17.3	25.2	18.7
	+65	12.3	30.8	15.7
	30>	7.4	8.3	7.6

39-30	27.3	11.4	24.4
49-40	24.3	14.2	22.4
+50	41.0	66.1	45.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء- بحث الدخل والانفاق عام 2019 / 2020

جدول 2: متوسط الإنفاق السنوي (بالجنيه) للأسرة طبقا لمجموعات الإنفاق الرئيسية، وفقا لنوع رب الأسرة بحث الدخل والانفاق عام 2019 / 2020

مجموعات الإنفاق الرئيسية	نوع رب الأسرة		الجملة
	ذكر	أنثي	
الطعام والشراب	20078.1	15409.3	19229.3
المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	2941.0	1083.7	2603.3
الملابس والأقمشة وأغطية القدم	3654.8	2653.4	3472.8
المسكن ومستلزماته	12100.3	10946.7	11890.6
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية	2772.7	2213.9	2671.1
الخدمات والرعاية الصحية	6586.2	5604.3	6407.7
الانتقالات والنقل	4485.4	2756.1	4171.0
الاتصالات	1602.3	1285.4	1544.7
الثقافة والترفيه	1515.3	1161.6	1451.0
التعليم	3798.5	2300.6	3526.2
المطاعم والفنادق	3150.8	2040.4	2948.9
السلع والخدمات المتنوعة	2811.4	2245.0	2708.5
إجمالي الاستهلاك الفعلي *	65496.9	49700.3	62625.0
إجمالي التحويلات العينية (المتلقاه)	1745.3	2373.9	1859.6
تحويلات بطاقة التموين	1455.1	1103.8	1391.2
تحويلات فرق الخبز	30.0	24.0	28.9
إجمالي الإنفاق الاستهلاكي	62266.5	46198.7	59345.3
المدفوعات التحويلية (إنفاق غير استهلاكي)	2658.9	2127.0	2562.2
إجمالي الانفاق العائلي	64925.4	48325.7	61907.4
عدد الأسر	18139	4031	22170
عدد الأفراد	78974	10806	89779
متوسط حجم الأسرة	4.4	2.7	4.0

* الاستهلاك الفعلي يتضمن الإنفاق الاستهلاكي + (إجمالي التحويلات العينية + تحويلات بطاقة التموين + تحويلات فرق الخبز)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء- بحث الدخل والانفاق عام 2019 / 2020